المجلس الأعلى للصحة

التقرير السنوي

2019

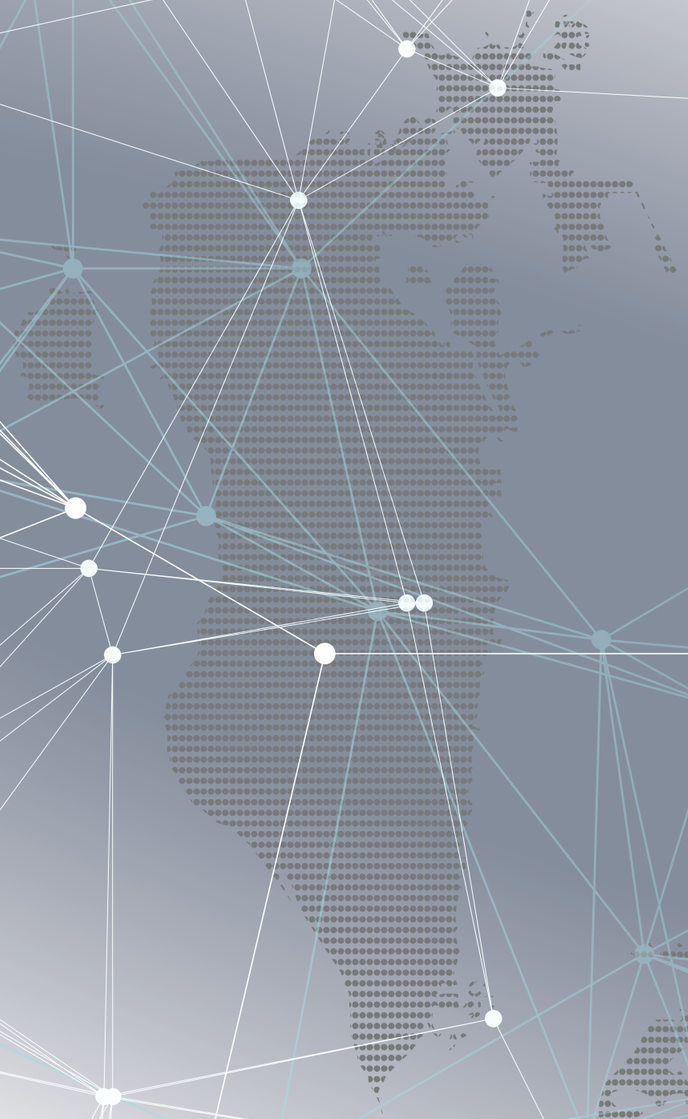

التقرير السنوي 2019

2019

www.sch.org.bh

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council of Health

فهرس محتويات التّقرير السّنويّ

نبذة عن المجلس الأعلى للصّحّة ---------- 4

أعضاء مجلس الإدارة ---------- 6

كلمة معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة ---------- 8

كلمة سعادة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة ---------- 9

المراسيم والأوامر الملكيّة ---------- 12

القرارات التّنظيميّة ---------- 16

المشاريع الاستراتيجيّة الوطنيّة---------- 20

اتّفاقيّات ومبادرات تعاون ---------- 26

شراكات ---------- 34

مؤتمرات ---------- 40

إنجازات ---------- 52

تواصل ---------- 58

إصدارات ---------- 66

نبذة تعريفيّة

عن المجلس الأعلى للصّحّة

أعضاء المجلس الأعلى للصّحّة

منذ تأسيسه في العام 2013م، لعب المجلس الأعلى للصّحّة دورًا رئيسيًّا في المساهمة في تطوير القطاع الصّحّيّ في مملكة البحرين، إذ سعى على مدى السّنوات الماضية إلى تهيئة البنى التّحتيّة الملائمة، وبناء الاستراتيجيّات اللاّزمة لتطوير القطاع الصّحّيّ والطّبّيّ، خصوصًا على صعيد تعزيز كفاءة الخدمات واستدامة الموارد الصّحّيّة، بالإضافة إلى التّنسيق مع جميع الأطراف في القطاعين العامّ والخاصّ، ومدّ الجسور مع المؤسّسات الدّوليّة المعنيّة بقطاع الصّحّة، وذلك تحقيقًا لمبادئ الشّفافيّة والعدالة والاستدامة في القطاع الصّحّيّ بمملكة البحرين.

ووفقًا للمرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2013م بإنشاء المجلس الأعلى للصّحّة، فإنّ أهداف تأسيس المجلس، والمهامّ والمسؤوليّات التي يضطلع بها رسميًّا، تتضمّن تولّيه وضع الاستراتيجيّة الوطنيّة للصّحّة في المملكة، ومتابعة تنفيذها مع الوزارات والمؤسّسات والهيئات المعنيّة، وله في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التّالية: وضع السّياسات حول العدد الكُلّيّ من الأسرّة المطلوبة للمملكة, وضع سياسة تمويل الخدمات الصّحّيّة عبر تطبيق نظام تأمين شامل, وضع تصوّر لعدد وأماكن توزيع المؤسّسات الصّحّيّة العامّة والخاصّة, إيجاد نظام موحّد لتقنيّة المعلومات بالمؤسّسات الصّحّيّة العامّة والخاصّة, تطوير معايير جودة الخدمات الصّحّيّة واتّخاذ تدابير تضمن حقوق المستفيدين, إقرار ضوابط وسياسات التّدريب في المستشفيات والمؤسّسات التّعليميّة الصّحّيّة, تشجيع وتنسيق البحث العلميّ في المجال الصّحّيّ, تنسيق الخدمات الطّبّيّة بين مقدّمي الخدمة بالمملكة, نظيم المؤتمرات الصّحّيّة وزيارات المختصّين في المجال الصّحّيّ للمملكة, وضع تصوّر لضوابط تعيين مجالس إدارات المؤسّسات الصّحّيّة, وضع ضوابط لعمليّات الشّراء الموحّد للأدوية والأجهزة والموادّ الطّبّيّة, تشجيع الجمعيّات الأهليّة العاملة في المجال الصّحّيّ والتّعاون معها, التّوصية بتعديلات على التّشريعات المتّصلة بالصّحّة, ورفعها لمجلس الوزراء, وضع تقرير سنويّ، يُعرَض على مجلس الوزراء، لتقييم الأوضاع الصّحّة وسُبُل تطويرها.

أعضاء مجلس الإدارة

معالي الفريق طبيب الشّيخ
محمد بن عبد الله آل خليفة
رئيس المجلس الأعلى للصحة

سعادة السّيّدة
فائقة بنت سعيد الصّالح
وزيرة الصحة

سعادة السّيّد
أيمن توفيق المؤيّد
وزير شؤون الشّباب والرّياضة

معالي الشّيخ
هشام بن عبدالعزيز آل خليفة
رئيس مجلس أمناء المستشفيات الحكوميّة

سعادة الدّكتور
ريسان حمود بدران
مدير عامّ مركز محمّد بن خليفة
بن سلمان آل خليفة التّخصّصيّ للقلب

سعادة الدّكتورة
مريم عذبي الجلاهمة
الرّئيس التّنفيذيّ للهيئة الوطنيّة
لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة

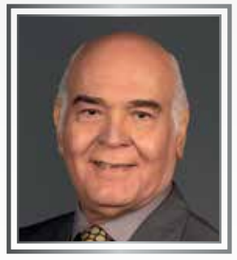

سعادة الدّكتور
عبدالوهّاب محمّد عبدالوهّاب
رئيس مجلس أمناء مراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة

سعادة الدّكتور
محمّد مبارك بن دينة
الرّئيس التّنفيذيّ للمجلس الأعلى للبيئة

سعادة الدّكتور
خالد بن عبدالرّحمن العوهلي
رئيس جامعة الخليج العربيّ،
ممثّلًا عن كلّيّات الطّب بالمملكة

سعادة الدّكتورة
آمال جوزيف عاقلة
عميدة كلّيّة العلوم الصّحّيّة بجامعة البحرين،
ممثّلة عن قطاع التّمريض

سعادة الدّكتور
فاضل حسين العريّض
ممثّل عن الصيدليّات وموزّدي الأدوية

سعادة السّيّد
إبراهيم محمّد شريف الريّس
ممثّل عن شركات التّأمين

معالي البروفيسور الشّيخ
خالد بن علي آل خليفة
قائد الخدمات الطّبيّة الملكيّة
بالمستشفى العسكريّ

معالي الشّيخ
سلمان بن عطيّة الله آل خليفة
قائد مستشفى الملك حمد الجامعيّ

معالي الشّيخ
ناصر بن عبدالرّحمن آل خليفة
وكيل وزارة الدّاخليّة

سعادة الدّكتور
عبدالحي علي العوضي
ممثّل عن المؤسّسات الصّحّيّة الخاصّة

سعادة السّيّد
إبراهيم علي النّواخذة
الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة

كلمة الرئيس

مستقبل الرّعاية الصّحيّة... استراتيجيّاتٌ وطنيّةٌ من أجلِ تنميةٍ بشريّةٍ مستدامة

معالي الفريق طبيب الشّيخ محمد بن عبد الله آل خليفة
رئيس المجلس الأعلى للصحة

تشرّف في المجلس الأعلى للصّحّة نيابةً عن جميع منتسبي القطاعين الصّحّيّ والطّبّيّ في مملكة البحرين أن نرفع أسمى آيات التّقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى، وصاحب السّموّ الملكيّ الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر، وصاحب السّموّ الملكيّ الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النّائب الأوّل لرئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم لتوجيهاتهم السّامية والدّعم اللاّمحدود للقطاع الصّحّيّ وتطوير الخدمات الصّحّيّة، بما يحقّقُ تنميةً مستدامة، واستثمارًا إنسانيًّا يؤسّسُ لمجتمعاتٍ مزدهرة.

ونُشير إلى أنّه في العام 2019م، كرّسَ المجلس الأعلى للصّحّة إمكانيّاته وخبراته من أجلِ (مستقبل الرّعاية الصّحّيّة)، باعتبارها مكوّنًا رئيسيًّا لتهيئة بنى تحتيّة عميقةٍ، يزدهرُ ضمن نتاجاتها القطاع الصّحّيّ عبر موارده وتخصّصاته ومستوى خدماته، كما يهتمّ المجلس باقتناص الفرص الواعدة التي تمكّننا من تخطّي كافّة التّحدّيات التي تواجه مستقبل الرّعاية. وقد شكّلت مبادرة الإصلاح الحكوميّ للرّعاية الصّحّيّة توجّهًا حقيقيًّا من أجلِ تطوير خدماتها، وفقًا لأفضلِ الأسسِ العلميّةِ ومعايير الممارسةِ الصّحّيّة العالميّة. إذ شهدَ العام 2019م إطلاق سلسلة من المبادرات والمشاريع التي تؤسّس لاستراتيجيّات وخطط عمليّة تهدف لضمان الكفاءة العالية والسّلاسة وسرعة الاستجابة. وقد حظيت جميعها بمساندةٍ ملكيّةٍ ساميةٍ، عبر مجموعة من المراسيم والأوامر الملكيّة التي شكّلت النّواة لتنظيم العمل في مجال الرّعاية الصّحّيّة ومراقبة الموارد وضبط العمل على مستويات عدّة وتشكيل خارطة تأمين احتياجات المملكة، والتي من أهمّها المرسوم رقم (36) بتشكيل مجلس إدارة صندوق الضّمان الصّحّيّ، والمرسوم رقم (44) بتشكيل مجلس أمناء المستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة.

كذلك، حقّقت مملكة البحرين خطواتٍ متقدّمة على صعيد تطبيق برنامج الاعتماد الوطنيّ الذي يُعدّ الأوّل من نوعه في المنطقة، وهو ما يمنحُ مؤشّرات حقيقيّة لمدى التّحسّن في مستوى الرّعاية الصّحّيّة، من حيث: الحوكمة والإدارة، سلامة المرضى وخفض العدوى، إدارة الجودة وغيرها. وفي ترجمةٍ عمليّةٍ للخطّة الوطنيّة للصّحّة لمملكةِ البحرين (2016 – 2025)، ساهمَ المجلس في وضعِ خطّطٍ وطنيّة لتنمية الكوادرِ الصّحّيّة من خلالِ تحديد احتياجات القطاع الصّحّيّ من الكوادر المؤهّلة، وإدارة وتنمية الموارد البشريّة في المجالات الصّحّيّة، واستقطاب كوادر طبّيّة فنّيّة وإداريّة. وساندَت هذه المساعي التّوجيهات الكريمة لصاحب السّموّ الملكيّ الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر حفظه الله ورعاه للبدء في تنفيذ برنامج توظيف 240 طبيبًا بحريـنيًّا حديثي التّخرّج. كما تمّ إطلاق برنامج (الماجستير الإكلينيكيّ في طبّ العائلة)، الذي يركّزُ على التّدريب العمليّ والإكلينيكيّ في المستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة، والذي يُحاكي في أدواته وآليّاته البرامج المُعتمَدة دوليًّا.

وإنّه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن ننال إشادة صاحب السّموّ الملكيّ الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النّائب الأوّل لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله نظير مساعي المجلس الأعلى للصّحّة، لتحقيقِ سلسلةٍ من المشاريع الاستراتيجيّة، منها: تطوّرات (برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ)، (إطلاق مشروع الإسعاف الوطنيّ)، إلى جانبِ (مشروع الجينوم الوطنيّ)، والتي جميعها تؤسّس لمستقبلٍ صحّيّ متقدّم.

كما حقّق المجلس تقدّمًا ملحوظًا لبرنامج (الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ) حيث أبرمَ اتّفاقيّتين، الأولى مع شركة استشاريّة لإدارة مشروع (صحّتي) بشأن تعزيز إطار العمل لصندوق الضّمان الصّحّيّ، والثّانية مع وسيطٍ تأمينٍ لوضع استراتيجيّة التّأمين الصّحّيّ للمقيمين في مملكةِ البحرين. وقد شهدَ هذا العام إطلاق برنامج نُظُم المعلومات الصّحّيّة التّابع لمشروع الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (SEHATI – IT) في ديسمبر الماضي، كما تمّ إبرام اتّفاقيّة مع الجانب الكوريّ من أجلِ التّعاون والتّنسيق بشأن إدارة الأنظمة الصّحّيّة وتحقيق التّبادل المعرفيّ والخبرات على مستويات صحّيّة عدّة.

وفي حرصٍ على تعزيز دور مملكة البحرين عالميًّا، فإنّنا نفخرُ باختيارها لعقد أعمال المؤتمر السّنويّ لـ (الشّبكة الدّوليّة للتّعليم المشترك للتّغطية الصّحّيّة الشّاملة (JLN))، إذ يمثّل هذا الحدث تقديرًا دوليًّا، ومؤشّرًا للمرابَ المتقدّمة التي حقّقتها مملكة البحرين على الصّعيد العالميّ.

بمناسبة إصدار التّقرير السّنويّ الخامس، يُسعدنا أن نجدّدَ وافر الشّكر والتّقدير والامتنان لقيادتنا الرّشيدة، وإلى الحكومة الموقّرة ممثّلةً بوزاراتها وهيئاتها على تعاونها الدّائم. والشّكر موصولٌ إلى كافّة أعضاء المجلس ومنتسبي الأمانة العامّة نظير دأبهم وإخلاصهم. كما نجدّد في الختام وعدنا والتزامنا من أجلِ صياغةِ مستقبلٍ زاهرٍ لمجال الرّعاية الصّحّيّة، لأنّها استثمارُنا الحقيقيّ في مكوّنات المجتمع، وركيزتنا لتحقيقِ تنميةٍ بشريّةٍ واعدةٍ.

كلمة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة

عامٌ من الإنجازات... وخطى ثابتة باتّجاه الارتقاء بمستوى الخدمات الصّحيّة من أجلِ وطنٍ مزدهرٍ، ولسياحةٍ علاجيّة متمكّنة يقودُها فريقُ البحرين

سعادة السّيّد إبراهيم علي النّواخذة
الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة

منذُ انطلاقةِ المجلس الأعلى للصّحّة، ونحنُ نسعى في خطى ثابتةٍ من أجلِ تحقيق الاستراتيجيّة الوطنيّة للصّحّة، والتي تمثّلُ بنية تحتيّةً لتنميةِ العنصرِ البشريّ والارتقاء بمستوى الخدمات الصّحيّة، وذلك تجسيدًا لتوجيهات وتطلّعات القيادة الرّشيدة، ممثّلةً بحضرةِ صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى حفظه الله ورعاه، وصاحب السّموّ الملكيّ الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر حفظه الله ورعاه، وصاحب السّموّ الملكيّ الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النّائب الأوّل لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، الذين يلهمون بتوجيهاتهم السّامية كلّ مساعينا من أجلِ تحقيقِ المزيد من الإنجازات.

وقد جسّد العام 2019م تكاتفًا حقيقيًّا ما بين كافّة مكوّنات وأفراد (فريق البحرين) الصّحّيّ، الأمر الذي عزّز تفعيل المبادرات المشتركة، وتكريس البحرين وجهةً للأحداث الطّبّيّة العالميّة، منها: مؤتمر ومعرض (البحرين للاستثمار الطّبّيّ والسّياحة العلاجيّة)، والمؤتمر السّنويّ لـ (الشّبكة الدّوليّة للتّعليم المشترك للتّغطية الصّحّيّة الشّاملة (JLN))، والذي نفخرُ أن تكون مملكة البحرين هي الدّولة المستضيفة، في إشادةٍ بكافّة مساعيها وباستثنائيّةِ رؤاها وقدراتها الطّبّيّة.

إنّ هذه المنجزات تأكيدٌ على أنّ توجّهات ومساعي المجلس الأعلى للصّحّة قد بدأت تؤتي ثمارَها. إذ نعتزُّ عميقًا بأنّ هذا العام قد حملَ ترجماتٍ عدّة لرؤى الاستراتيجيّة الوطنيّة للصّحّة، حيث صَدرَت العديد من المراسيم الملكيّة السّامية التي تعزّزُ تنظيم القطاع الصّحّيّ والتي من أهمّها ما تضمّن تشكيل مجلس إدارة صندوق الضّمان الصّحّيّ (شفاء) وما ينصّ على تشكيل مجلس أمناء المستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة. من جهته، اهتمّ المجلس بصياغةِ قرارات رسميّة وتطوير الهيكليّة الإداريّة للمنظومة الصّحّيّة والطّبّيّة.

ومن الجدير بالذّكر، أنّ كلّ هذه الخطوات تصبُّ بحصيلتها في المشروع الأكبر للمجلس الأعلى للصّحّة (برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ) الذي يمثّل نواةً رئيسيّة لضمان جودة الخدمات الصّحّيّة والخيارات المتنوّعة والتّنافسيّة في القطاعين الطّبّيّ والصّحّيّ. وأستثمرُ هذه الفرصة للإعراب عن عميق الاعتزاز والفخر بالإشادةِ التي نالها هذا البرنامج من قِبَل صاحب السّموّ الملكيّ الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وليّ العهد نائب القائد الأعلى النّائب الأوّل لرئيس مجلس الوزراء خلال الملتقى الحكوميّ الماضي. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّنا في المجلس الأعلى للصّحّة قد استلهمنا من مخرجات الملتقى الحكوميّ رؤى فاعلة تُسانِدُ تطلّعاتنا. لذا وبمساندة بيوت الخبرة العالميّة، حرص المجلس الأعلى على التّعاقد مع شركات استشاريّة متخصّصة للقيام بإدارة المشاريع لبرنامج الضّمان الصّحّيّ (صحّتي) من جهة، والتّنسيق مع شركات التّأمين وشركات إعادة التّأمين ومقدّمي الخدمات الصّحّيّة من أجلِ وضع استراتيجيّة شاملة لنظم التّأمين الصّحّيّ للمقيمين في مملكة البحرين من جهة أخرى. كما شهد هذا العامّ إطلاق برنامج نُظُم المعلومات الصّحّيّة التّابع لمشروع الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (SEHATI – IT) الذي يستهدفُ تحقيق تكامل معلوماتيّ ما بين مختلف الأنظمة الصّحّيّة وتوفير احتياجات مملكةِ البحرين من الأنظمة المعلوماتيّة، وقد أثمر ذلك عن إبرام اتّفاقيّة مع الجانب الكوريّ من أجلِ التّعاون بهذا الشّأن وإدارة الأنظمة الصّحّيّة. إلى جانب ذلك، أثبت برنامج الضّمان الصّحّيّ (صحّتي) هذا العامّ قدرته على تكوين نموذجٍ متكاملٍ تستلهمُ منه الدّول الأخرى، حيثُ حصدَت كلّ الجهود المتعلّقة به تقديراتٍ رسميّة محلّيّة وإقليميّة خلال مشاركات المجلس في مختلف المحافل الدّوليّة والعالميّة.

ختامًا، أستثمرُ هذه الفرصة للإعراب عن خالصِ التّقدير والامتنان إلى معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة وإلى كافّةِ أعضاء المجلس الموقّرين ومنتسبي الأمانة العامّة نظير جهودهم المخلصة والمثمرة. والشّكرُ موصولٌ إلى كلّ من سعادةِ وزيرة الصّحّة، ولسعادة الرّئيس التّنفيذيّ للهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة، بالإضافة إلى كافّة المستشفيات والمراكز والمؤسّسات الصّحّيّة المختلفة في القطاعات العامّة، العسكريّة والخاصّة على التّعاون المثمر من أجلِ تطبيق البرامج الصّحّيّة الحكوميّة. وبالأصالةِ عن نفسي وبالنّيابةِ عن جميع أعضاء ومنتسبي المجلس، نرفعُ بين أيديكم التّقرير السّنويّ للمجلس، والذي نقدّم من خلاله إضاءاتٍ لعامٍ من الإنجازات، مؤكّدين أنّنا وبمعيّة فريق البحرين الصّحّيّ نكرّسُ كلّ مساعينا من أجلِ وطنٍ مزدهرٍ.

المراسيم والأوامر الملكيّة

مراسيم وأوامر ملكيّة

من أجلِ تشكيلِ الإطار القانونيّ الذي يمكن من خلاله للمجلس الأعلى للصّحّة مباشرة صلاحيّاته وتفعيلها، شهدَ العام 2019م إصدار أربعة مراسيم ملكيّة وأمرٍ ملكّي واحد، وفقًا للرسم البياني الموضّح أدناه:

خلال العام 2019م، صدرَت مجموعة من المراسيم والأوامر الملكيّة التي تتّصل بعملِ المجلس الأعلى للصّحّة، والتي تشكّل الإطار القانونيّ لنطاق صلاحيّاته، كما تكرّسُ الأدوات التّشريعيّة من أجلِ تطوير الخدمات الصّحّيّة بأنواعها، وفيما يلي ملخّص لمضامين تلكَ المراسيم:

1. مرسوم رقم (35) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (5) لسنة 2013 بإنشاء المجلس الأعلى للصّحّة

أضاف هذا المرسوم عددًا من البنود، من أهمّها الملحقة بالمادّة رقم (5)، وتحديدًا البنود رقم (15)، (16) و(17) التي بموجبها تمّ الإيعاز للمجلس الأعلى للصّحّة مهامّ مراقبة الإنفاق الصّحّيّ والعمل على ضبطه على مختلف المستويات في القطاع الصّحّيّ العامّ والخاصّ، بالإضافة إلى دراسة احتياجات المملكة من جميع المشاريع الصّحّيّة وعلى الأخصّ الإنشائيّة منها ومتابعة تنفيذها، ووضع سياسات توريد وتخزين وصرف وإدارة الأدوية المُستَخدمة في نظام الضّمان الصّحّيّ.

2. مرسوم رقم (36) لسنة 2019 بتشكيل مجلس إدارة صندوق الضّمان الصّحّيّ

يوجّه هذا المرسوم إلى تشكيل مجلس إدارة صندوق الضّمان الصّحّيّ برئاسة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة، ومن تسعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس و وزير المالية والاقتصاد الوطنيّ و وزير الصّحّة و الوزير المعنيّ بشؤون العمل، وخمسة أعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة، بناءً على ترشيح المجلس الأعلى للصّحّة. ويتولّى إدارة شؤون صندوق الضّمان الصّحّيّ ورسْم سياساته التي يسير عليها، والإشراف على تنفيذها، والرّقابة على أعماله، واتّخاذ ما يكفل لمباشرة الصّندوق لمهامه وصلاحيّاته المنصوص عليها في قانون الضّمان الصّحّيّ الصّادر بقانون رقم (23) لسنة 2018.

3. مرسوم رقم (37) لسنة 2019 بتسمية الوزير المعنيّ بقانون الضّمان الصّحّيّ الصّادر بقانون رقم (23) لسنة 2018

يوجّه هذا المرسوم إلى تسمية الوزير المعنيّ بقانون الضّمان الصّحّيّ الصّادر بقانون رقم (23) لسنة 2018، ويُنيط المهامّ المتّصلة به إلى وزير الصّحّة، والذي يُباشر وفقًا لهذا المرسوم متابعة ومباشرة الأعمال المتّصلة بهذا القانون.

4. مرسوم رقم (44) لسنة 2019 بتشكيل مجلسي أمناء المستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة

يوجّه هذا المرسوم إلى تشكيل مجلسي أمناء المستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة، والذي يتولّى شؤون المؤسّسات الصّحيّة الحكوميّة بما يتّسق مع السّياسة الوطنيّة للصّحّة ونظام تمويل الضّمان الصّحّيّ، ويكفل الاستغلال الأمثل للموارد الماليّة، والمحافظة عليها وتقليل التّكلفة، مع المحافظة على رضا المستفيدين وغيرها من المهامّ والصّلاحيّات المنصوص عليها في قانون الضّمان الصّحّيّ الصّادر بقانون رقم (23) لسنة 2018.

5. أمر ملكي رقم (35) لسنة 2019 بشأن تنظيم علاقة قوّة دفاع البحرين مع المجلس الأعلى للصّحّة وصندوق الضّمان الصّحّيّ

يُلزِم هذا الأمر الملكي كافّة المؤسّسات والمراكز الصّحّيّة الحكوميّة الخاضعة لقانون الضّمان الصّحّيّ الصادر بقانون رقم (23) لسنة 2018 بتقديم الخدمات الصّحّيّة لمنتسبي قوّة دفاع البحرين وأفراد أُسرِهم على نفقة الدّولة ووفقًا لأحكام القانون. ويصدر قرارًا من المجلس الأعلى للصّحّة بناءً على موافقة اللّجنة الطّبيّة العليا في قوّة دفاع البحرين، بتنظيم إجراءات علاج منتسبي قوة الدفاع وأفراد أسرهم في تلك المؤسسات والمراكز الصحية. كما يوجّه الأمر الملكّي إلى تنظيم علاج منتسبي وزارة الدّاخليّة والحرس الوطنيّ وجهاز الأمن الوطنيّ والمدنيّين من المواطنين والمقيمين في المستشفيات العسكريّة التّابعة لقوّة دفاع البحرين وفقًا لقرار يصدر من اللّجنة الطّبيّة العليا في قوّة الدّفاع، وبالتّنسيق مع المجلس الأعلى للصّحة، على أن يلتزم صندوق الضّمان الصّحّيّ وشركات التّأمين المعنيّة بدفع تكاليف العلاج.

القرارات التّنظيميّة

قرارات تنظيميّة

تفعيلًا لممارسات المجلس الأعلى للصّحّة، وحرصًا على تنظيم الأعمال الموكلة إليها، أصدر معالي رئيس المجلس تسعة قرارات تنظيميّة خلال العام 2019م، تتّصل بالعديد من المواضيع والمهامّ التي ينفردُ المجلسُ بمباشرتها، وذلك حسب الموضّح في الرسم البياني التّالي:

1. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (95) لسنة 2019 بشأن التّحقيق في الأخطاء المهنيّة الطّبيّة والإبلاغ عن الحوادث العرَضية والجسيمة في المؤسّسات الصّحيّة

الالتزامات الواجب على جميع المؤسّسات الصّحيّة اتّباعها فيما يتعلّق بالتّحقيق في الأخطاء المهنيّة الطّبّيّة والإبلاغ عن الحوادث العرضيّة والجسيمة في المؤسّسات الصّحّيّة، وحقّ الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة في التّحقيق واتّخاذ كافّة الإجراءات القانونيّة بشأنها.

2. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (92) لسنة 2019 بإنشاء وتشكيل اللّجنة العليا للمعلومات الصّحيّة

إنشاء اللّجنة العليا للمعلومات الصّحيّة تتبع المجلس الأعلى للصّحّة، وتحديد مهامّها واختصاصاتها المتعلّقة بعمليات التَّحَوُّل الرقميّ بالمستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحيّة الأوّليّة، تمهيدًا من أجلِ انتقالها إلى التّسيير الذّاتيّ.

3. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (71) لسنة 2019 بشأن إجراءات تنظيم ومراقبة صرف الأدوية والمستحضرات الصّيدليّة التي تحتوي على الموادّ المدرجة تحت المجموعة الدّوائيّة (جابابنتونيد) (Gabapentinoid)

تحديد الإجراءات الواجب اتّباعها عند صرْف الأدوية والمستحضَرات الصّيدليّة التي تحتوي على الموادّ المدرجة تحت المجموعة الدّوائيّة (جابابنتونيد) (Gabapentinoid)، واشتراطات تنظيم السّجلّات الخاصّة بصرفها واستيرادها وتصديرها. مع حقّ الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة في مراقبة مدى الالتزام بتطبيق أحكام هذا القرار.

4. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (62) لسنة 2019 باشتراطات التّرخيص باستخدام التّقنيّات الطّبيّة المساعدة على التّلقيح الاصطناعيّ والإخصاب

تنظيم مزاولة مهن التّقنيّات الطّبيّة المساعدة على التّلقيح الاصطناعيّ والإخصاب، وتحديد تصنيف المؤسّسات الصّحيّة والاشتراطات الواجب توافرها فيها. بالإضافة إلى تنظيم مختبرات الإخصاب، وتحديد شروط ومسؤوليّات الطّواقم الإداريّة، والضوابط الخاصّة بتنظيم السّجلّات والملفّات المتعلّقة باستخدام التّقنيّات الطّبيّة المساعدة على التّلقيح والإخصاب.

5. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (63) لسنة 2019 بإصدار لائحة اشتراطات وإجراءات مزاولة مِهَن الصّيدلة والتّرخيص للمراكز الصّيدليّة ومصانع الأدوية والمستحضرات الصّيدليّة والمنشآت الدّوائيّة

يتضمّن لائحة الاشتراطات والإجراءات الواجب اتّباعها لمزاولة مهن الصّيدلة والتّرخيص لمراكز الصيدليّة ومصانع الأدوية والمستحضرات الصّيدليّة والمنشآت الدّوائيّة، محدّدًا مواصفات التّجهيز، تدابير الأمن والسّلامة وغيرها. بالإضافة إلى تنظيم نشاطات واشتراطات ترخيص المكاتب العلميّة، مراكز الخدمات الصّيدليّة ومنشآت البحث العلميّ.

6. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (59) لسنة 2019 بشأن تحديد التزامات المستشفيات في نظام استجابة خدمات مركز الإسعاف الوطنيّ للحالات الطّارئة

تحديد الالتزامات الواجب اتّباعها على المستشفيات في ظلّ نظام استجابة خدمات مركز الإسعاف الوطنيّ للحالات الطّارئة، والتي تشمل استقبال وعلاج أيّة حالة طارئة ينقلها الإسعاف الوطنيّ في قسم الطّوارئ، لحين استقرارها، ومن ثمّ نقلها إلى المستشفى المتخصّص وفقًا لنظام التّحويل بين مقدّمي الخدمات الصّحيّة.

7. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (43) لسنة 2019 بتحديد المستشفيات ومراكز الرّعاية الصّحيّة الأوّليّة التي يسري عليها قانون الضّمان الصّحيّ الصّادر بالقانون رقم (23) لسنة 2018

سريان قانون الضّمان الصّحّيّ الصادر بقانون رقم (23) لسنة 2018 على المؤسّسات الصّحيّة الحكوميّة، من مستشفيات تابعة لوزارة الصّحّة ومراكز الرّعاية الصّحيّة الأوّليّة المرفق بيانها بالقرار، وتولّي مجلس أمناء كلّ مؤسّسة صحّيّة القيام بالمهامّ والصّلاحيّات المحدّدة في القانون المذكور.

8. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (22) لسنة 2019 بتسمية أعضاء المجلس الأعلى للصّحّة ممثّلي الجهات المعنيّة

تسمية أعضاء المجلس الأعلى للصّحّة من ممثّلي الجهات المعنيّة، وتشمل: كلّيّات الطّبّ بمملكة البحرين، قطاع التّمريض، الصّيدليّات وموزّدي الأدوية، شركات التّأمين والمؤسّسات الصّحيّة الخاصّة.

9. قرار رئيس المجلس الأعلى للصّحّة رقم (2) لسنة 2019 بشأن تصنيف المؤسّسات الصّحيّة والاشتراطات الصّحيّة والفنّيّة ومتطلّبات السّلامة الواجب توافرها في منشآتها وتجهيزاتها

تحديد تصنيف المؤسّسات الصّحيّة بأنواعها من مستشفيات، مراكز طبّيّة، عيادات، مراكز ومحالّ المهن الطّبيّة المُعاونة والمحال الصّحيّة. بالإضافة إلى تنظيم اشتراطات التّجهيزات الإداريّة والاشتراطات الصّحيّة والفنّيّة ومتطلّبات السّلامة الواجب توافرها في منشآت وتجهيزات المؤسّسات الصّحيّة.

المشاريع الاستراتيجيّة الوطنيّة

المشاريع الاستراتيجيّة الوطنيّة

ضمن مساعيها لتحقيق الاستراتيجيّة الوطنيّة للصّحّة، وتأسيس بنيةٍ تحتيّة للارتقاء بمستوى الخدمات الصّحّيّة، تعمّقت اشتغالات المجلس الأعلى للصّحّة لإنجاز (برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ)، وباشرت مسيرتها الفاعلة لإنجازِ عددٍ من المشاريع الاستراتيجيّة، من خلالِ العديد من الخطوات، التي يوضّحها الإنفوجرافيك أدناه:

1. برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ

في مساره من أجلِ تحقيقِ خارطةِ الطّريق للتّغيير في القطاع الصّحّيّ، وبحسبِ الخطّة الوطنيّة للصّحّة في مملكةِ البحرين للسّنوات العشر (2016 – 2025)، يسعى المجلس الأعلى للصّحّة لاستكمال إعداد برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي)، كواحدٍ من أبرزِ أهدافِ الخطّة الوطنيّة، والذي يسعى إلى تحسين جودة الخدمات الصّحّيّة، وتكاملها واستدامتها، عبر الاستخدام الأمثل للموارد المُتاحة، وجعل البرنامج قادرًا على تجاوز التّحدّيات التي يواجهها القطاع الصّحّيّ الآن، مثل: النّموّ السّكّانيّ المتسارع، وتنامي احتياجات التّمويل.

ويهتمُّ المجلس الأعلى للصّحّة ببناء نظام صحّيّ مميّز، يرتكزُ على نظامِ الجودة والاختيار والاستدامة في تقديم خدمات صحّيّة عادلة وتنافسيّة، وذلكَ ضمن خطّةٍ متكاملةٍ. إذ أنّ الهدف من ذلك، إيجاد نظامٍ صحّيّ يتّسمُ بالكفاءةِ والاستدامة، يمنحُ المريضَ الحرّيّة لاختيار مقدّم الخدمة الصّحّيّة له، ويعتمدُ منهجَ الرّعاية الصّحّيّة المتكاملة والمستدامة، كما يرتقي بمستوى جودة وسلامة خدمات الرّعاية الصّحّيّة، ويضبط أوجه الإنفاق على الخدمات الصّحّيّة وطرق تمويلها، إلى جانبِ دوره في تشغيلِ أنظمة فعّالة وقويّة لإدارة شبكة المعلومات الصّحّيّة والصّحّة الإلكترونيّة، وتفعيل الحوكمة بشكلٍ يُحدّدُ الأدوار القياديّة لمؤسّسات.

وينضوي مشروع الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي) على مجموعة من المحاور الرّئيسيّة، منها: محور التّسيير الذّاتيّ، محور صندوق الضّمان الصّحّيّ والتّمويل، محور الرّزم الصّحّيّة ومحور أنظمة الحوكمة. ويسعى المجلس الأعلى للصّحّة عبر تطبيق برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي) إلى تعزيز الأمن الصّحّيّ والارتقاء بمستوى وجودة الخدمات الصّحّيّة المُقدّمة، بالإضافة إلى تكوين بيئةٍ خصبةٍ لتنمية الاستثمارات الصّحّيّة، كما سيعزّزُ الفرص أمام المستثمرين والأطبّاء وخرّيجي المهن الصّحّيّة في مملكةِ البحرين.

خطوات إجرائيّة لتحقيق البرنامج:

1. سنّ التّشريعات القانونيّة، من أهمّها قانون الضّمان الصّحّيّ الصّادر في أغسطس 2018م والمرسوم بإنشاء صندوق الضّمان الصّحّيّ في العام 2018م أيضًا.
2. في نوفمبر 2019م، تمّ إبرام اتّفاقيّة خدمات استشاريّة بين المجلس الأعلى للصّحّة وشركة (KPMG) لإدارة مشاريع برنامج الضّمان الصّحّيّ، وتطبيق جميع مخرجاته من بينها: تنفيذ البرنامج وتقديم الدّعم لإنشاء صندوق الضّمان الصّحّيّ (شفاء)، إعادة هيكلة المنظومة الصّحّيّة، نظام التّسيير الذّاتي للمستشفيات، وغيرها.
3. في نوفمبر 2019م، تمّ إبرام اتّفاقيّة خدمات استشاريّة ما بين المجلس الأعلى للصّحّة وشركة مارش العالميّة لوضع استراتيجيّة شاملة لتطبيق برنامج الضّمان الصّحّيّ للمقيمين.

2. المبادرة الوطنيّة لتدريب وتوظيف الأطبّاء

تمثّل هذه المبادرة ترجمة عمليّة للخطّة الوطنيّة للصّحّة لمملكة البحرين (2016 – 2025) التي تؤكّدُ ضرورة وضع خطّة وطنيّة لتنمية الكوادر البشريّة الصّحّيّة، من خلال تحديد احتياجات القطاع الصّحّيّ من الكوادر المؤهّلة وإدارة وتنمية الموارد البشريّة في المجالات الصّحّيّة، واستقطاب كوادر طّبيّة وصحّيّة فنّيّة وإداريّة مؤهّلة في المستشفيات والمؤسّسات التّعليميّة الصّحّيّة.

وتُعدُّ مبادرة (تدريب وتوظيف الأطبّاء) إحدى المبادرات الهامّة التي انطلق بها المجلس الأعلى للصّحّة لتنمية الكادر البشريّ واستثمار الطّاقات والإمكانيّات لمواجهة التّحدّيات في القطاع الصّحّيّ. وتقدّم المبادرة برنامجًا تدريبيًّا مفصّلًا لتسهيل انخراط الأطبّاء في سوق العمل، وذلك وفقَ آليّة متكاملةٍ، تتضمّن برامج تأهيل وتدريب الكوادر الوطنيّة الشّابة في جامعة الخليج العربيّ، توفير الفرص التّدريبيّة والشّواغر الوظيفيّة للأطبّاء في المراكز الصّحّيّة والمستشفيات العامّة والخاصّة، وتشجيع الاستثمار في القطاع الصّحّيّ عبر فتح العيادات الخاصّة والعمل فيها من غير إشراف بعد اجتياز البرنامج. ومن الجدير بالذّكر أنّ الرّؤى لهذه المبادرة قد تمّت صياغتها واقتراح سياساتها وآليّاتها ضمن شراكةٍ وطنيّةٍ جمعت المجلس بكلّ من وزارة الصّحّة، وزارة العمل والتّنمية الاجتماعيّة، صندوق العمل (تمكين) وعددٍ من المؤسّسات الصّحّيّة الحكوميّة والخاصّة.

ومن الجدير بالذّكر، أنّ هذه المبادرة تُمثّل استجابةً لتوجيهات صاحب السّموّ الملكّي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر حفظه الله ورعاه، من أجلِ متابعة ملفّ العاطلين من الأطبّاء وسرعة إيجاد الشّواغر لهم، باعتبارهم جزءًا مهمًّا من الثّروة البشريّة التي تحتضنُها مملكة البحرين، إذ يتمتّعون بالمؤهّلات المناسبة لشغل الشّواغر الوظيفيّة الطّبيّة في مختلف المؤسّسات الصّحّيّة العامّة والخاصّة، وذلك بالتّنسيق مع جامعة الخليج العربيّ التي ستقوم بتأهيل الأطبّاء وفقًا لبرنامج تدريبيّ متكامل تمّ إعداده خصّيصًا لهذا الغرض.

خطوات إجرائيّة لتحقيق البرنامج:

1. تشكيل فريق عمل وطنيّ تحت إشراف المجلس الأعلى للصّحّة من أجل وضع آليّات مناسبة لاستيعاب الأطبّاء الخرّيجين وتوظيفهم في القطاع الصّحّيّ العامّ والخاصّ، وذلك عبر إيجاد حلول جديدة ومراجعة السّياسات واللّوائح والأنظمة بما يكفل الإسراع في توظيف الأطبّاء الخرّيجين
2. إعداد التّصوّر التّحضيريّ الشّامل للمبادرة الوطنيّة لتدريب الأطبّاء البحرينيّين العاطلين تمهيدًا لتأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل، وذلك ضمن فريق عملٍ حكوميّ متكامل.
3. صدور المرسوم الملكّي رقم (1) لسنة 2019 بتعديل المادّة (14) من المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2015 بشأن المؤسّسات الصّحيّة الخاصّة، والتي نصّت على أن تكون الأولويّة في توظيف العاملين في المؤسّسات الصّحيّة الخاصّة للأطبّاء والفنّيّين والممرّضين البحرينيّين الحاصلين على المؤهّلات والخبرة اللاّزمة.
4. توجيهات صاحب السّموّ الملكّي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر حفظه الله ورعاه، من أجلِ متابعة ملفّ العاطلين من الأطبّاء وسرعة إيجاد الشّواغر لهم.
5. صدور قرار من مجلس الوزراء الموقّر بتعديل معايير ومتطلّبات تراخيص مزاولي المهن الصّحيّة، بحيث يتسنّى للخرّيجين البحرينيّين الحاصلين على شهادة الماجستير في طبّ العائلة من فتح عيادات خاصة متخصّصة في هذا المجال.
6. إبرام اتّفاقيّة تعاون ما بين المجلس الأعلى للصّحّة، وزارة الصّحّة، صندوق العمل (تمكين) وجامعة الخليج العربيّ، لإطلاق برنامج لتدريب وتوظيف 80 طبيبًا بحرينيًّا، عبر نيل شهادة (الماجستير الإكلينيكيّ) و (الدّبلوما الإكلينيكيّة) في تخصّص طبّ العائلة، وذلك بالتّعاون والتّنسيق مع جامعة جون هوبكنز الأميركيّة.

3. مشروع الإسعاف الوطنيّ

تنفيذًا للتّوجيهات الكريمة لصحاب السّموّ الملكيّ الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وليّ العهد نائب القائد الأعلى النّائب الأوّل لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه بإطلاق خدمة الإسعاف الوطنيّ، باشر المجلس الأعلى للصّحّة متابعة وتفعيل هذه المبادرة بالتّعاون مع الجهات المعنيّة بهدف الارتقاء بجودة خدمات الإسعاف المُقدّمة للمواطنين والمقيمين.

ويُعدّ هذا المشروع إحدى الخدمات الحيويّة التّطويريّة الهامّة، الذي يتطلّع من خلاله المجلس إلى تفعيل 13 مركزًا للإسعاف الوطنيّ لتغطية كافّة محافظات مملكة البحرين. وقد تمّ اتّخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق هذا المشروع، من خلال: استكمال الطّواقم، تأهيل المسعفين، تزويد سيّارات الإسعاف بأحدث المعدّات والتّقنيّات الطّبيّة والتّنسيق مع المستشفيات الحكوميّة لاستقبال الحالات التي تُنقَل من خلال الإسعاف الوطنيّ، بما يضمن سرعة الوصول وتقديم خدمة الإسعاف وفقًا لأعلى مستويات الكفاءة والإنجاز. وتتضّمن إعدادات هذا المشروع الوطنيّ ربط غرفة العمليّات بأحدث أنظمة الاتّصالات والتّحكّم والنّظام الجغرافيّ الأمنيّ الذي يُساعد بدوره في تطوير سرعة الاستجابة. كما تقرّر تشكيل لجنة دائمة للطّوارئ والحوادث الطّبيّة تشمل ممثّلين من كافّة الجهات المعنيّة، وسيتمّ إصدار اللاّئحة التّنظيميّة لتنسيق العمل ما بين المستشفيات، بما يضمن استقبال وإسعاف المرضى في الحالات الطّارئة.

خطوات إجرائيّة لتحقيق البرنامج:

1. تنفيذ 8 مواقع كمراكز للإسعاف الوطنيّ من أصل 13.
2. توفير كافّة التّجهيزات الفنّيّة والتّقنيّة واللّوجستيّة والصّحّيّة والطّبيّة من أجلِ تفعيل المراكز عمليًّا، عبر توفير الطّواقم الطّبيّة والمسعفين، تجهيز سيّارات الإسعاف بالمعدّات التّقنيّة، ربط خدمات الإسعاف بغرف عمليّات عالية التّجهيز وغيرها.
3. العمل على التّنسيق ما بين المستشفيات الحكوميّة من أجلِ ضمان تحقيق المشروع وفق معايير عالية، وبما يحقّقُ سرعة الاستجابة اللاّزمة.
4. العمل على تشكيل لجنة دائمة للطّوارئ والحوادث الطّبيّة، تضمّ ممثّلين من الجهات المعنيّة.
5. العمل على إصدار التّشريع القانونيّ المناسب من أجلِ تنظيم وتنسيق العمل ما بين المستشفيات ومراكز الإسعاف الوطنيّ.

4. مشروع التّسيير الذّاتي للمراكز الصّحّيّة والمستشفيات الحكوميّة.

يمثّل مشروع التّسيير الذّاتي للمراكز الصّحّيّة والمستشفيات الحكوميّة أحد المحاور الرّئيسيّة لبرنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، خصوصًا وأنّ تطبيق هذا البرنامج وما يخلقه من منافسة في نوعيّة الخدمات المُقدّمة للمشتركين يتطلّب تغييرًا جذريًّا في إدارة المستشفيات الحكوميّة لجعل أنظمتها أكثر مرونة وأكثر قدرة على مواكبة التّنافسيّة.

ويتّجه هذا المشروع إلى تعزيز الاستقلاليّة في الشّؤون الإداريّة والماليّة لدى المستشفيات المشمولة بنظامِ الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، بهدفِ تمكين إدارة المستشفيات الحكوميّة عبر منحها صلاحيّات أكبر. وسيتبع ذلك تغيير نظم إقرار الميزانيّة ونظم إدارة القوى البشريّة. من جهته، سيساهم هذا المشروع في تحسين جودة الخدمات الصّحيّة المقدّمة، التّقليل من وقت الانتظار للحصول على الخدمات الصّحيّة، توفير حرّيّة اختيار الأطبّاء والمستشفيات، وتعزيز التّدريب الطّبيّ والصّحّيّ في كافة المجالات، بالإضافة إلى تعزيز الشّراكة ما بين القطاعين العامّ والخاصّ.

ويأتي هذا المشروع تماشيًا مع برنامج الضّمان الصّحّيّ وخطّة النّهوض بالخدمات الصّحّيّة، إذ يتطلّب ذلك أن يتمتّع مدراء المستشفيات ومراكز الرّعاية الأوليّة بالسلطة التي تخوّلهم لاتّخاذ قرارات تتّسم بالمرونة الكاملة لإدارة المؤسّسات الصّحّيّة لضمان استدامة الخدمات الصّحّية، وأن تكون منظومتها متكاملة ذات جودة عالية ومتاحة أمام كلّ مواطنٍ ومقيم بكلّ مرونة وسهولة وسرعة.

خطوات إجرائيّة لتحقيق البرنامج:

1. سنّ التّشريعات القانونيّة، من أهمّها قانون الضّمان الصّحّيّ الصّادر في أغسطس 2018م والمرسوم بإنشاء صندوق الضّمان الصّحّيّ في العام 2018م، صدور مرسوم ملكيّ رقم (44) لسنة 2019 بتشكيل مجلس أمناء المستشفيات الحكوميّة ومراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة.
2. وضع الخطط التّطويريّة والسّياسات المُقترَحة والنّصوّرات المتعلّقة بمشروع التّسيير الذّاتيّ.
3. في نوفمبر 2019م، تمّ إبرام اتّفاقيّة خدمات استشاريّة بين المجلس الأعلى للصّحّة وشركة (KPMG) لإدارة مشاريع برنامج الضّمان الصّحّيّ، وتطبيق جميع مخرجاته من بينها: دراسة وتنفيذ نظام التّسيير الذّاتي للمستشفيات.

5. مشروع اختر طبيبك.

يمثّل مشروع (اختر طبيبك) أحد المحاور الرّئيسيّة لبرنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ وجزءًا من مشروع التّسيير الذّاتي، والذي يسعى من خلاله المجلس الأعلى للصّحّة بمعيّة وزارة الصّحّة إلى تحسين وتطوير مستوى الخدمات الصّحّيّة في المجتمع، كما يهدف إلى الارتقاء ببيئة العمل. ويتّجه هذا المشروع إلى تطوير هيكليّة المؤسّسات الصّحّيّة والطّبّيّة وتحويلها إلى تنافسيّة بهدف تحقيق الجودة العالية، كما يسعى إلى تعزيز العلاقة المباشرة ما بين الطّبيب والأسرة، بما يضمن الالتزام بالمعايير العلاجيّة العالميّة، وتقديم الخدمات بكفاءة. وتتجسّد فكرة مشروع (اختر طبيبك) بإيجاد رابطٍ ما بين كلّ فردٍ وعائلته مع طبيب أسرةٍ من اختياره، فيما يقوم الكادر الطّبّيّ والتّمريضيّ بالمركز الصّحّيّ بالتّركيز على تقديم الخدمات الوقائيّة والعلاجيّة، والتي من بينها: خدمات التّطعيم، التّوعية، الكشف المبكّر عن الأمراض المزمنة، والأمراض السّرطانيّة وغيرها.

من جهةٍ أخرى، يضمن هذا المشروع رؤى إضافيّة تقوم على تكوين فريق عملٍ ما بين الطّبيب والممرّض، بهدف

ضمان تقديم الرّعاية الصّحّيّة المتكاملة، وتعزيز الحرص على التّناوب وتقسيم الأدوار بين الطّبيب والمرض. كما يستحدث المشروع خدمة التّواصل مع المرضى، وذلك عن طريق الاتّصال، في سعيٍ لتعزيز التّواصل معهم وتنظيم زيارات الأفراد إلى المركز الصّحّيّ. ويمكن تلخيص أهداف ومعطيات مشروع (اختر طبيبك) في السّعي إلى الارتقاء بجودة الخدمات الطّبّيّة المُقدّمة للعائلة، عبر: المتابعة المستمرّة المُقدّمة من قِبَل طبيب العائلة، التّواصل مع المرضى، عمل الفحوصات الوقائيّة لكلّ فئة عمريّة، متابعة نتائج الفحوصات الطّبّيّة، الحصول على مؤشّرات أداء للموظّفين والمراكز الصّحّيّة، ربط العلاوات التّشجيعيّة والحوافز للطّبيب عبر قياس رضا المستفيدين من الخدمات الصّحّيّة المقدّمة لهم وبمدى التزام الطّبيب بتطبيق الأدلّة الإرشاديّة للأمراض المزمنة والخدمات الوقائيّة المقدّمة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر ومكافحة العدوى لضمان سلامة المرضى والموظّفين.

خطوات إجرائيّة لتحقيق البرنامج:

1. إعداد دليل إرشاديّ من قِبَل الصّحّة الأوّليّة بوزارة الصّحّة وبالشّراكة مع المجلس الأعلى للصّحّة لنشر الوعي وتأهيل المستفيدين من أجلِ تدشين مشروع (اختر طبيبك بالمراكز الصّحّيّة)، شاملًا متطلّبات تدشين المشروع، فيما يتعلّق ببيانات السّكّان، نظم المعلومات الصّحّيّة، تجهيزات المراكز الصّحّيّة، الحملات الدّعائيّة والإعلانيّة، وبرامج تدريب وتأهيل الكوادر.
2. تمّ إطلاق المرحلة الأولى وتدشين المشروع رسميًّا بتاريخ 23 أبريل 2018م تحت رعايةِ معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة، عبر مركز عالي الصّحّيّ الذي بلغ عدد المسجّلين فيه 23814 فردًا، وقد تمّ تطبيق النّسخة التّجريبيّة منه قبل موعد التّدشين الرّسميّ في الأسبوع الأخير من شهر مارس 2018م عبر حجز مواعيد المرضى بحسب اختيارهم للطّبيب.
3. في 16 سبتمبر 2018م، تمّ اختيار 5 مراكز صحّيّة أخرى لتطبيق المشروع، وذلك بالتّنسيق مع مجالس الإدارات لتجهيز المتطلّبات المسبقة. وقد تمّ فتح باب التّسجيل الإلكترونيّ لاختيار طبيب العائلة في المراكز الصّحّيّة التّالية: مركز الكويت الصّحّيّ، مركز أحمد علي كانو الصّحّيّ، مركز بنك البحرين الوطنيّ في عراد، مركز مدينة عيسى الصّحّيّ ومركز البلاد القديم الصّحّيّ.
4. في المرحلة الثّالثة من المشروع، تمّ إطلاق التّسجيل في 17 فبراير 2019م، إذ بلغ عدد المسجّلين لاختيار طبيب العائلة 10796 فردًا، وانضّمت لهذا المشروع 8 مراكز صحّيّة هي: مركز بنك البحرين والكويت الصّحّيّ (الحدّ)، مركز بنك البحرين الوطنيّ الصّحّيّ (الدّير)، مركز حالة بو ماهر الصّحّيّ، مركز الشّيخ صباح السّالم الصّحّيّ، مركز جدحفص الصّحّيّ، مركز الشّيخ جابر الصّحّيّ، مركز البديّع الصّحّيّ ومركز مدينة حمد الصّحّيّ. علمًا أنّه قد تمّ استكمال تطبيق المشروع في 3 منها في صورةٍ نهائيّة، فيما يتمّ استكمال أعمال التّطبيق في المراكز المتبقيّة.
5. حرصًا على تعزيز مبدأ الشّراكة المجتمعيّة، تمّ التّنسيق مع الجهات الأهليّة في المناطق النّائبة للمراكز الصّحّيّة المختارة، وذلك لإطلاق حملات توعويّة وإعلاميّة عبر مقرّاتهم وشبكات التّواصل الاجتماعيّ بالإضافة إلى فتح خدمات التّسجيل المساندة.

مشاريع وطنيّة مستقبليّة قيد التّخطيط

1. مشروع إنشاء المركز الوطنيّ للمعلومات الصّحّيّة وإدارة المعرفة (حكمة)

أحد المشاريع الصّحّيّة الرّائدة، الهادفة لإيجاد قاعدة معلوماتيّة مكثّفة وأنظمة ربط معرفيّ ما بين مختلف المؤسّسات الصّحّيّة. إذ يختصّ المركز بتوفير نُظُم المعلومات الصّحيّة للمجلس الأعلى للصّحة ولجانه ولوزارة الصّحّة ودوائر حكمة، ولمقدّمي الخدمات الصّحّيّة ولمشتريها المشاركين في نظام الضّمان الصّحيّ.

2. إطلاق الدّليل الإرشاديّ لإجراء التّجارب السّريريّة باستخدام الخلايا الجذعيّة في مملكة البحرين (مشروع الجينوم الوطنيّ)

مشروع صحّيّ واعد، يسعى إلى جمع 50 ألف عيّنة خلال السّنوات الخمس المقبلة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنيّة شاملة، بهدف تحسين الجودة والاستمرار في تبنّي التّقنيّات الحديثة في الصّحّة، حيث ستساعد على التّشخيص ووضع الحلول المبتكرة للمواطنين.

وبشأن ذلك، أقرّ المجلس الأعلى للصّحّة اشتراطات إجراءات التّجارب السّريريّة باستخدام الخلايا الجذعيّة، كما تمّ اعتماد مختبر السّلمانيّة الطّبيّ كمختبر مرجعيّ للميكروبات الوقائيّة للمضادّات الحيويّة.

3. المشروع الوطنيّ لفحص القولون

والذي أقرّ المجلس الأعلى للصّحّة بشأنه الموافقة على البدء التّجريبيّ لمشروع فحص القولون، على عيّنة من المواطنين (5000 حالة) للتّأكّد من الطّاقة الاستيعابيّة في المؤسّسات الصّحّيّة الحكوميّة.

اتّفاقيّات ومبادرات تعاون

اتّفاقيّات ومبادرات تعاون

من أجلِ الاستثمارِ في القطاعين الصّحّيّ والطّبّيّ، ولتشكيلِ تكاملٍ حقيقيّ ما بين المجلس الأعلى للصّحّة والجهات المعنيّة بسيرةِ التّنمية الصّحّيّة، وبمساندةِ بيوت الخبرة العالميّة، شهدَ العام 2019م إبرام العديد من الاتّفاقيّات، التي تمثّل نواة التّعاون من أجلِ إنجازِ المشاريع الاستراتيجيّة. وفيما يلي الإنفوجرافيكّ لتلكَ الاتّفاقيّات:

الخطّة التّنفيذيّة لمشاريعّ الضّمان الصّحّيّ، نظام التّسيير الذّاتي والتّأمين على الأجانب

1. اتّفاقيّات من أجلِ تنفيذ برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ

ضمن مساعيه لترجمة خارطةِ الطّريق للتّغيير في القطاع الصّحّيّ، واستكمالًا لخطوات الاستعداد والتّحضير لإطلاق برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، عقدَ المجلس الأعلى للصّحّة مجموعة من الاتّفاقيّات والشّراكات مع جهات ستُساهمُ من مواقع مسؤوليّاتها وتخصّصاتها في تحويل الرّؤى إلى خطوات عمليّة وإداريّة، إذ تُعتَبر هذه الاتّفاقيّات التي أُبرِمَت في نوفمبر 2019م هي المسار الفعليّ لإطلاق البرنامج، وتتضمّن:

جانب من توقيع اتّفاقيّة بين المجلس الأعلى للصّحّة وشركة **(KPMG)**

جانب من توقيع اتّفاقيّة بين المجلس الأعلى للصّحّة وشركة **(مارش)**

الخطّة التّنفيذيّة لمشروعيّ الضّمان الصّحّيّ والتّأمين على الأجانب

المكان: فندق ويندهام – خليج البحرين

التّاريخ: 17 نوفمبر 2019م

الجهة المنظّمة: المجلس الأعلى للصّحّة

شركاء مشروع برنامج الضّمان الصّحّيّ:
ديوان سموّ وليّ العهد، وزارة الصّحّة، وزارة الماليّة والاقتصاد الوطنيّ

الحضور والجهات المشاركة:
وزارة الصّحّة، شركة إدارة مشروع الضّمان الصّحّيّ (KPMG)، شركة إدارة التّأمين على الأجانب (مارش)، مجالس أمناء الصّحّة الأوّليّة والصّحّة الثّانويّة، أعضاء مجلس إدارة صندوق الضّمان الصّحّيّ

في سعيٍ لإقرار خطواتٍ عمليّة وتفعيل الاشتغال على برنامج الضّمان الصّحّيّ، شكّلَ اللّقاء التّنسيقيّ الذي نظّمه المجلس الأعلى للصّحّة في نوفمبر 2019م بمعيّة شركائه وبيوت الخبرة العالميّة التي يستعين بها، فرصةً لفردِ وإقرار الخطّة التّنفيذيّة لمشروعيّ الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ والتّأمين على الأجانب، وذلك إثر إبرام اتّفاقيّتين استشاريّتين، مع كلّ من: شركة (كي بي إم جي) المعنيّة بالعمل على تطوير وتنفيذ مشروع صندوق الضّمان الصّحّيّ، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المنظومة الصّحّيّة، وإحلال نظام التّسيير الذّاتيّ للمستشفيات عبر تعزيز الاستقلاليّة والأجهزة الرّقابيّة والإداريّة، فيما شركة (مارش العالميّة) تتولّى الجانب المتّصل بالتّأمين على الأجانب، وذلك عبر التّنسيق والتّعاون مع شركات التّأمين وشركات إعادة التّأمين، ومقدّمي الخدمات الصّحّيّة في القطاعين العامّ والخاصّ، من أجل وضع استراتيجيّة لنظم التّأمين الصّحّيّ للمقيمين، بالإضافة إلى تصميم الرّزم الصّحّيّة الإلزاميّة لهم.

وتأتي هذه الخطوة بمعيّة فرقٍ من مؤسّسات مختلفة في سبيل تنفيذ ركائز الخطّة التّنفيذيّة للمشروعين، ومن أجلِ استكمال خارطة الطّريق لتنفيذ هذا المشروع، سعيًا لبناء نظامٍ صحّيّ متكاملٍ ومتين، يرتكزُ على نظام الجودة والكفاءة والاستدامة في تقديم الخدمات الصّحّيّة. كما يضمن وحرّيّة الاختيار بالنّسبة للمريض من أجلِ اختيار مقدّم الخدمة الصّحّيّة له، ويعتمد البرنامج منهج الرّعاية الصّحّيّة المتكاملة والمستدامة عبر رفع مستويات الجودة وضمان سلامة خدمات الرّعاية الصّحّيّة. كما يهتمّ بضبط أوجه الإنفاق على الخدمات الصّحّيّة وطرق تمويلها، ويسعى لاستقطاب الكوادر الطّبّيّة المؤهّلة وتعزيز التّنافسيّة الإيجابيّة بينها، بالإضافة إلى الاهتمام بتشغيل نظم معلوماتيّة فعّالة وتفعيل الحوكمة، بشكلٍ يحدّد الأدوار القياسيّة للمؤسّسات. وقد تقدّمت كلّ من شركة (كي بي إم جي) و(مارش) خلال هذا اللّقاء بتوضيح الخطط التّنفيذيّة والزّمنيّة لإطلاق المشروع، مؤكّدتين تسخير كافّة الخبرات والإمكانيّات لتنفيذ البرنامج وفقًا للرّؤى والتّطلّعات، حيث أكّدت كلا الشّركتين أنّهما تسعيان لتحقيق مرئيّات مملكة البحرين بشأن تطوير نظامٍ صحّيّ متكاملٍ، وأنّهما خلال سيرتهما المهنيّة قد قدّمتا مجموعة من المشاريع الشّبيهة في عددٍ من دول العالم، الأمر الذي يضمن إنجاز هذا المشروع وفق المعايير المُتّبعة عالميًّا، وضمن أفضل الممارسات.

من الجدير بالذّكر، أنّ خطوة إطلاع ممثّلي القطاعات الصّحّيّة والطّبّيّة العامّة والعسكريّة الخاصّة، وشركات التّأمين وجهات الصّيدلة على مشروع الضّمان الصّحّيّ، تجسّد ترجمةً فعليّةً لحرص الحكومة على توفير ودعم وتطوير نظم الخدمات والرّعايّة الصّحّيّة بمملكة البحرين، بما يضمن الكفاءة العالية والسّلامة والسّرعة الكافية لتقديم هذه الخدمات في تلك القطاعات، وفقًا لأفضل الأسس العلميّة ومعايير الممارسة الصّحّيّة المتعارف عليها دوليًّا. كما يحرص المجلس الأعلى للصّحّة ضمن أدواره لنشر الوعي الثّقافيّ وخلق شراكات متنوّعة إلى التّعريف بهذا البرنامج، وإطلاع الجهات والمؤسّسات والأفراد على آخر تحديثاته وتطوّراته، بهدفِ خلقِ وعيٍ وطنيّ وتمهيدًا لإطلاقه.

جانب من فعاليّة عرض الخطّة التّنفيذيّة لمشروعيّ الضّمان الصّحيّ والتّأمين على الأجانب

2. اتّفاقيّات من أجلِ تحقيق المبادرة الوطنيّة لتدريب وتوظيف الأطبّاء

في مساعيه لاستثمار الكوادر الطّبّيّة، وحرصًا على تدريب وتأهيل الأطبّاء حديثي التّخرّج لتسهيل انخراطهم في سوق العمل، أبرمَ المجلس الأعلى للصّحّة اتّفاقيّة تجمعُ كلًّا من المجلس، وزارة الصّحّة، صندوق العمل (تمكين) وجامعة الخليج العربيّ، لإطلاق برنامج لتدريب وتوظيف 80 طبيبًا بحرينيًّا، وذلك عبر نيل شهادة (الماجستير الإكلينيكيّ) و(الدّبلوما الإكلينيكيّة) في تخصّص طبّ العائلة، بالتّعاون والتّنسيق مع جامعة جون هوبكنز الأميركيّة. ويمتدّ البرنامج على مدى عامين مكثّفين، وهو مُعترَف ومعمولٌ به عالميًّا. وتشمل الاتّفاقيّة السّماح لخرّيجي البرنامج بالالتحاق بالجامعة الأميركيّة المذكورة لاكتساب خبرات إضافيّة.

جانب من توقيع اتّفاقيّة الشّراكة والتّعاون بين الطّرفين

3. اتّفاقيّة تزويد مشروع مركز محمّد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التّخصّصيّ للقلب بأحدث تقنيّات نظم المعلومات

برعايةٍ من معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحة، جرى توقيع اتّفاقيّة البنية الأساسيّة وتقنية المعلومات لمشروع مركز محمّد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التّخصّصيّ للقلب، وذلك عبر شراكةٍ من شركة (إن جي إن) العالميّة. وتكرّس هذه الاتّفاقيّة لعمليّة التّحوّل الرّقميّ التي تشهدها مملكة البحرين، وذلك بهدفِ جعل المركز رائدًا في هذا المجال. حيث تهدف الاتّفاقيّة إلى تزويد المركز التّخصّصيّ للقلب بأحدث نظم المعلومات والتّقنيّات المستخدمة في المنشآت الطّبيّة على مستوى العالم. كما تشمل تزويد المركز بالمعدّات والبرمجيّات والاتّصالات والشّبكات والتّقنيّات الطّبيّة، إضافةً إلى توفير الدّعم التّكنولوجيّ لكافّة أقسام المركز، وتقنيّات إدارة المرضى والأطبّاء، أجهزة استشعار حالة المريض والتّنبّؤ بها، وتقنيّات الرّبط الفعّال واللّحظيّ بين أفراد الطّاقم الطّبيّ. كما تنصّ الاتّفاقيّة على إدراج أنظمة ذكيّة لتحليل البيانات من أجلِ المساهمة في اتّخاذ القرارات وتطوير الأداء.

جانب من توقيع اتّفاقيّة الشّراكة والتّعاون بين الطّرفين

شراکات

شراكات

سعيًا لتحقيقِ منظومةٍ صحّيّة متكاملةٍ، ولتفعيلِ التّعاون مع جميع المؤسّسات والقطاعات المعنيّة بالشّأن الطّبّيّ، أفرد المجلس الأعلى للصّحّة جهودًا حقيقيّة من أجلِ تكوين شراكاتٍ حكوميّة ومجتمعيّة، تُساهمُ في إيجادِ بنيةٍ تحتيّة متينة، وتساندُ تحقيق المشاريع الاستراتيجيّة الوطنيّة، من أهمّها ما وردَ في الإنفوجرافيكّ أدناه:

1. مع هيئة الصّحّة بدبيّ

في استثمارٍ للبيئة المعرفيّة والمهنيّة التي يؤسّس لها منتدى دبيّ للصّحّة، معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة ورئيس وفد مملكة البحرين الطّبّيّ المشارك يلتقي بمعالي الأستاذ حميد بن محمّد القطّامي المدير العامّ لهيئة الصّحّة بدبي.

جاء هذا اللّقاء الثّنائيّ الذي جمعَ معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة بمعالي المدير العامّ لهيئة الصّحّة بدبيّ على هامش مشاركة مملكةِ البحرين بوفدٍ طبّيّ في منتدى دبيّ الصّحّيّ. وقد بحث الطّرفان خلاله سبل تعزيز وتنمية التّعاون المُشترك في المجالات الصّحّيّة عمومًا، وفي مجال الضّمان الصّحّيّ على وجه التّحديد. وقد شكّل اللّقاء فرصةً للاطّلاع على تجربة دبيّ في التّأمين الصّحّيّ على الأجانب.

2. مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة

في سياقِ التّعاون من أجلِ دعم مشروع برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، تمّ عقد اجتماع تنسيقيّ جمع المجلس الأعلى للصّحّة بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة، وذلك لمتابعة مستجدّات المشروع وتحديد أوجه الدّعم اللاّزم.

عبر هذا الاجتماع التّنسيقيّ الذي يجمع المجلس بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة، ساهمت الأطراف المشاركة في تحديد صيغة التّعاون المشترك عبر إيجاد تصوّرات عامّة، والتّعريف بمستجدّات وتطوّرات مشروع الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، بالإضافة إلى رصد الاحتياجات التّنظيميّة للمشروع بهدفِ توفير الدّعم اللاّزم له. ويأتي هذا الاجتماع من انطلاقًا من المسؤوليّة المهنيّة التي تلتزمُ بها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونيّة من أجلِ تنفيذ الرّؤى والتّوجّهات الاستراتيجيّة لمملكة البحرين عبر توفير الدّعم التّقنيّ للمبادرات الوطنيّة.

3. مع وزارة الصّحّة السّعوديّة

حرصًا على تكوين شراكاتٍ استراتيجيّة، وتعميق التّبادل ما بين المملكتين الشّقيقتين، جمعَ لقاءٌ ما بين معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة مع سعادة الدّكتور خالد الشّيبانيّ وكيل وزارة الصّحّة للتّخطيط والتّحوّل بالمملكة العربيّة السّعوديّة، بحضور سعادة السّيّد إبراهيم النّواخذة الأمين العامّ للمجلس.

شكّل هذا اللّقاء فرصةً حقيقيّة لتعزيز التّعاون ما بين مملكة البحرين والمملكة العربيّة السّعوديّة في مجال القطاع الصّحيّ والطّبّيّ، والمبادرات الصّحّيّة المختلفة، والتي من أهمّها: نظام الضّمان الصّحّيّ الذي تعملُ البلدان على تطبيقه، تماشيًا مع الرّؤى الاقتصاديّة 2030 لكلّ منهما، والمبادرات المعنيّة بإحداث التّغيير والتّطوير في مستوى وطبيعة الخدمات الطّبّيّة ومجالات الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة. كما تناول اللّقاء أوجه التّعاون في وضع سياسات توريد وتخزين وصرف وإدارة الأدوية والمستحضرات الدّوائيّة.

4. مع شركة بتلكو

سعيًا لتعزيز سبل التّعاون، جمعَ لقاءٌ ما بين معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة والرّئيس التّنفيذيّ لشركة بتلكو السّيّد مايكل فينتر، بحضورِ ممثّلين من الجهتين.

في سياقِ تعزيز الشّراكات الاستراتيجيّة مع الجهات المعنيّة، يشكّل هذا اللّقاء فرصةً لبحثِ سبل التّعاون ما بين الجهتين، بالإضافةِ إلى مناقشة آخر تطوّرات تطبيق برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي)، والشّراكات الممكنة التي ستسهمُ في تطوير وتعزيزِ العمل على هذه المبادرة الاستراتيجيّة الوطنيّة.

5. برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي) والجهات الحكوميّة الرّسميّة

ضمن خطّتها للتّحوّل إلى نظام صحّيّ تكافليّ شامل، وتفعيلًا لمسؤوليّات المجلس الأعلى للصّحّة من أجلِ نشر الوعي الثّقافيّ حول الجهود والمساعي الصّحّيّة، حرصَ المجلس خلال دوره الإعلاميّ والتّوعويّ على تقديم سلسلة متنوّعة من المحاضرات وورش العمل حول برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي) للعديد من الجهات الرّسميّة الحكوميّة، باعتبارهم من المشمولين بتطبيق هذا البرنامج، ولتعريفهم بالمبادرات الوطنيّة الاستراتيجيّة التي يشتغل عليها المجلس انطلاقًا من ملامح الخطّة الوطنيّة للصّحّة (2016 – 2025). وتُجسّد هذه الورش فرصةً لإلقاء الضّوء على تفاصيل هذه المبادرة، أهمّ مستجدّاتها، وما ستشكّله من مردود على مستوى الخدمات الصّحّيّة واستدامتها.

ومن أبرز ورش العمل التي قدّمها المجلس في العام 2019م هي:

1. 6 مارس: ورشة عمل لموظّفي وزارة الأشغال وشؤون البلديّات والتّخطيط العمرانيّ من تقديم سعادة الدّكتور إبراهيم النّوخذة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة.

2. 19 مارس: ورشة عمل لموظّفي وزارة الماليّة والاقتصاد الوطنيّ من تقديم سعادة الدّكتور إبراهيم النّوخذة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة.

3. 19 مارس و5 أغسطس: ورشة عمل لموظّفي وزارة الخارجيّة من تقديم سعادة الدّكتور إبراهيم النّوخذة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة.

4. 26 مارس: ورشة عمل لموظّفي وزارة المواصلات والاتّصالات من تقديم الدّكتور محمّد الشّعبان مدير البرامج والسّياسات الصّحّيّة بالمجلس.

5. 2 أبريل: ورشة عمل لموظّفي وزارة شؤون الشّباب والرّياضة من تقديم الدّكتور محمّد الشّعبان مدير البرامج والسّياسات الصّحّيّة بالمجلس.

6. 15 مايو: ورشة عمل لأعضاء مجلسيّ الشّورى والنّوّاب من تقديم معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة.

7. شهر مايو: ورشة عمل لموظّفي وزارة التّربية والتّعليم من تقديم سعادة الدّكتور إبراهيم النّوخذة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة.

مؤتمرات

مؤتمرات

على امتدادِ العام 2019م، تقاسم المجلس الأعلى للصّحّة العديد من الرّؤى المتعلّقة بالقطاعين الصّحّيّ والطّبيّ عبر مشاركاته في العديد من المؤتمرات الدّوليّة. كما شكّلت مملكة البحرين وجهةً للأحداث الطّبّيّة العالميّة، وذلك تقديرًا لمساعيها وقدراتها الطّبّيّة. وهو ما جعلَ من هذا العام فرصةً حقيقيّة لإثباتِ ريادةِ طاقم البحرين الطّبّيّ وقدراته الاستثنائيّة:

JOINT LEARNING NETWORK
For Universal Health Coverage

JLN 2019

Global Meeting I December 2-7

Kingdom of Bahrain

1. المؤتمر الدّوليّ السّنويّ للشّبكة الدّوليّة للتّفعيل المشترك حول (تفعيل الإجراءات نحو التّغطيّة الصّحّيّة الشّاملة)

الجهات المنظّمة:
المجلس الأعلى للصّحّة بالتّعاون مع وزارة الصّحّة والشّبكة الدّوليّة للتّعليم المشترك للتّغطية الصّحّيّة الشّاملة (JLN)

المشاركون:
34 دولة من الدّول الأعضاء في الشّبكة الدّوليّة من مختلف قارّات العالم

أجندة ومحاور المؤتمر:
1. الاستراتيجيّات الفعّالة والمؤثّرة لإدارة الأوبئة والأمراض غير السّارية.
2. الأدوية والمستحضرات الطّبيّة من أجل تغطية صحّيّة شاملة
3. إعادة تصوّر وإبداع نظم الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة
4. تحسين جودة الخدمات الطّبيّة
5. رؤى متعمّقة في تجربة مملكة البحرين الصّحّيّة: الجهود والتّحدّيات التي تواجهها المملكة من أجل التّحوّل في النّظام الصّحّيّ، والمساعي من أجلِ تفعيل الشّراكات مع مختلف المعنيّين كمحرّك ملهمٍ وناجحٍ لتحقيق التّغطية الشّاملة

أهداف المؤتمر ومضمونه العامّ:
إثر إطلاق استراتيجيّة الشّبكة الدّوليّة للتّعليم المشترك للتّغطية الصّحّيّة الشّاملة للأعوام (2018 – 2022) في الاجتماع السّابق في ماليزيا في يوليو 2016م، وإدراج أولويّات تعليميّة جديدة وبالتّوازي مع تصاعد أهميّة التّغطيّة الصّحّيّة الشّاملة عالميًا، اختيرت مملكة البحرين لاستضافة هذا المؤتمر السّنويّ العالميّ في ديسمبر 2019م، وذلك بمشاركةٍ واسعةٍ من الدّول الأعضاء ممثّلةً بعددٍ من أصحاب السّعادة الوزراء، الشّخصيّات والقامات الفكريّة المتمكّنة في القطاع الطّبّيّ، ومجموعاتٍ من المدعوّين والمشاركين من 34 دولةً من مختلف قارّات العالم.

ويجسّد انطلاق هذا المؤتمر الدّوليّ الهامّ على أرض مملكة البحرين تقديرًا دوليًّا للإنجازات الصّحّيّة الكبيرة والمتميّزة التي حقّقتها المملكة على الصّعيد الدّوليّ، والتي نالت مراتب متقدّمة في المؤشّرات الصّحّيّة العالميّة بفضل الدّعم الشّامل والمتواصل الذي يحظاه القطاع الصّحّيّ في المملكة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، وصاحب السّموّ الملكّي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر حفظه الله ورعاه وصاحب السّموّ الملكّي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وليّ العهد نائب القائد الأعلى النّائب الأوّل لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه.

تتمثّل أهداف المؤتمر في تعزيز تبادل الأفكار والمعارف ووجهات النّظر المتنوّعة حول القضايا المهمّة والتّحدّيات التي تواجهها الدّول الأعضاء في الشّبكة بما في ذلك الاستراتيجيّات التّطبيقيّة، والرّؤى من أجلِ تعميق العلاقات والتّبادل، والشّعور والاتّصال بالمجتمعات. ويجسّد المؤتمر فضاءً معرفيًّا وبيئة خصبة لترجمة معارف ورؤى جميع المشاركين إلى أدوات عمليّة ولوائح إرشاديّة حول كيفيّة مواجهة تحدّيات التّنفيذ ووسائل تطوير حلول جديدة من أجلِ عمليّة التّقدّم نحو التّغطية الشّاملة.

إلى جانب ذلك، يحتفي المؤتمر بتاريخ الشّبكة وإنجازاتها، بما في ذلك الأعمال الفنّيّة الحديثة والفرص التّقنيّة المستقبليّة المحتملة بناءً على احتياجات ورؤى كلّ بلد. كما يسعى المؤتمر إلى فهم الهياكل الحاليّة، أنظمة الحوكمة والأولويّات التّقنيّة. ويؤسّسُ عبر فضائه المعرفيّ فرصًا حقيقيّة لتقديم شركاء جدد محتملين إلى الشّبكة من الدّول الأعضاء، وشركاء في مجالات التّنمية الصّحّيّة والتّدريب.

ومن الجدير بالذّكر، أنّ هذا المؤتمر يُعدّ من أبرز المبادرات التي أطلقتها مملكة البحرين لتشجيع المزيد من التّعاون الإقليميّ والعالميّ في مجال التّغطية الصّحّيّة الشّاملة، وتعزيز التّنسيق بين الدّول لتبادل الخبرات والتّجارب في هذا المجال، حيث أنّ انعقاد هذا الحدث العالميّ على أرض البحرين يعكس حرص المملكة على استقطاب المؤتمرات الطّبيّة المتخصّصة التي تحشد الخبرات والكفاءات العالميّة، ومساندة ودعم كافّة الجهود الرّامية إلى تعزيز التّعاون وتبادل الخبرات في مختلف القضايا الطّبيّة، وبناء الشّراكات الإقليميّة والدّوليّة لتعزيز استدامة الخدمات الصّحّيّة، لاسيما وأنّ القطاع الصّحّيّ في البحرين قد شهد تطوّرًا متصاعدًا من حيث توفير سُبُل الرّعاية الصّحّيّة الشّاملة والمتكاملة في الجانبين الوقائيّ والعلاجيّ، ورفع مستوى الوعي الصّحّيّ وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصّحّيّة كمًّا ونوعًا بمختلف المناطق، ليأتي ذلك منسجمًا بالدّرجة الأولى مع تحقيق وتنفيذ الأهداف التّنمويّة

خطوات إجرائيّة لتحقيق التّغطية الصّحّيّة الشّاملة:
1. سنّ التّشريعات والأطر القانونيّة اللاّزمة، والتي من أهمّها قانون الضّمان الصّحّيّ.
2. وضع الاستراتيجيّة والخطّة الوطنيّة للصّحّة والتي تُعتَبر البنية التّحتيّة الأساسيّة للارتقاء بالخدمات الصّحّيّة وفق مبادئ العدالة، الشّفافيّة، التّكامل والاستدامة، كما تهتمّ بتطوير منظومة الخدمات الصّحّيّة وفق أعلى المعايير العالميّة.
3. برنامج الضّمان الصّحّيّ، وهو ما يُعدّ نقلةً نوعيّة من أجل تكوين منظومة صحّيّة متكاملة، ذات جودة عالية، وتتّسم بالمرونة والاستدامة الماليّة، وتسعى لتقديم خدمات صحّيّة عادلة وتنافسيّة ضمن إطارٍ يحمي كافّة الأطراف المشاركة في البرنامج.

2. مؤتمر ومعرض (البحرين للاستثمار الصّحّيّ والسّياحة العلاجيّة 2019)

الجهات المنظّمة للمؤتمر:

المجلس الأعلى للصّحّة وشركاؤه الاستراتيجيّون، وزارة الصّحّة، الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة، صندوق العمل (تمكين)، وبمشاركة كلٍّ من المستشفى العسكريّ ومستشفى الملك حمد الجامعيّ وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

أهداف المؤتمر ومضمونه العامّ:

في خطوةٍ من أجلِ تعميق الرّؤى حول مستقبل الخدمات الصّحّيّة في مملكةِ البحرين، وسعيًا لضمان استدامة تلك الخدمات، شهدت مملكة البحرين انطلاق المؤتمر الأوّل من نوعه خلال يونيو 2019م (البحرين للاستثمار الصّحّيّ والسّياحة العلاجيّة) الذي يقدّم منظورًا مغايرًا حول توجّهات المساعي من أجلِ تطوير النّظام الصّحّيّ في مملكة البحرين. إذ يبحثُ التّوجّهات الرّامية لضمان استدامة الخدمات الصّحّيّة، واستقطاب الاستثمارات الطّبيّة، بالإضافة إلى تعزيز مكانة البحرين عالميًّا على خارطة السّياحة العلاجيّة.

ويستلهمُ المؤتمرُ محاوره ومعطياته من البُنية التّحتيّة المتينة للقطاع الصّحّيّ، والتي تنفردُ بإمكانيّات طبّيّة مميّزة، بالإمكان استثمارها لتعزيز موقع البحرين على خريطةِ السّياحة العلاجيّة، من خلال توفير خدمات علاجيّة متطوّرة وبأسعارٍ تنافسيّة، خصوصًا بعد نيل العديد من المستشفيات الخاصّة شهادات الاعتماد الدّوليّة والمحلّيّة، بالإضافة إلى تطبيق برامج ضمان الجودة وتوفّر التّقنيّات الطّبيّة الحديثة. كما يبحث المؤتمر في مقوّمات استقطاب الاستثمارات الصّحّيّة والسّياحة العلاجيّة التي تمتلكها مملكة البحرين، خصوصًا وإنّ جميع المعطيات تمنحُ مؤشّرات إيجابيّة لإمكانيّة تنامي وتطوير تلكَ المقوّمات والإمكانيّات كي تكون مصدرًا مهمًّا من مصادر تعزيز الاقتصاد الوطنيّ.

إلى جانب ذلكَ، هيّأ هذا المؤتمر عبر معرضه المرافق فرصةً للتّعارف والتّبادل ما بين مختلف المؤسّسات الصّحّيّة المشاركة، الأمر الذي شكّل فضاءً استثنائيًّا لتعزيز التّواصل والتّكامل ما بين القطاعين العامّ والخاصّ.

3. زيارة عمل: تجربة إسبانيا العالميّة في مجال الرّعاية الأوّليّة

المشاركون:

سعادة الوكيل المساعد للرّعاية الأوّليّة بوزارة الصّحّة الدّكتورة منال العلويّ، الدّكتور محمّد الشّعبان رئيس البرامج والسّياسات الصّحّيّة بالمجلس الأعلى للصّحة، الدّكتورة ريم الصّفّار، السّيّدة خديجة عبدالله رئيسة الخدمات الإداريّة في الصّحّة الأوّليّة، السّيّدة وهيبة الحلو رئيسة الخدمات التّمريضيّة للرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة والمستشار السّيّد رمزان أكداج.

مشاركة المجلس الأعلى للصّحّة:

تفعيلًا للتّبادل المعرفيّ في مجالات الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة، وحرصًا على تعميق الاطّلاع على مختلف التّجارب العالميّة في هذا السّياق، جسّدت مشاركة وفدٍ بحرينيّ من كلّ من المجلس الأعلى للصّحّة ووزارة الصّحّة في زيارةٍ ميدانيّةٍ للقطاعات والمؤسّسات المهنيّة الصّحّيّة في إسبانيا فرصةً نوعيّةً للتّعرّف على الاشتغالات والمساعي العالميّة في مجال الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة، وذلك في سبيل التّوصّل إلى أفضل الممارسات والنّماذج، وتعزيز تبادل الخبرات ما بين التّجارب المحلّيّة البحرينيّة والإسبانيّة.

وقد جاءت هذه الزّيارة الميدانيّة والعمليّة بتوصية من الشّركة الاستشاريّة (ENERA)، وذلك لتغطية التّجارب الاستثنائيّة في منطقتين إداريّتين مستقلّتين، هما: مدريد وكتالونيا، وتضمّنت في كليهما زيارات متنوّعة للوزارات والمؤسّسات المتعلّقة بالقطاعين الصّحّيّ والطّبّيّ، بالإضافة إلى مجموعة من مراكز الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة. وعلى مدى أيّام انعقاد الزّيارة التي استمرّت حتّى خمسة أيّام، تمكّن المشاركون من الاطّلاع على مختلف المواضيع والتّجارب، من بينها: نظام الرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة في إسبانيا، مسار العمل والاستراتيجيّات المهنيّة المتّبعة في مراكز الرّعاية سواء العامّة أم الخاصّة، نظم تمويل هذا المجال وغيرها.

4. الحدث الرّياضيّ (من الأقوال إلى الأفعال: التّحدّي المجابه في توفير الصّحّة للجميع)

حرصًا على ترويج السّلوكيّات الصّحّيّة، وتعزيز ممارسة الأنشطة البدنيّة بين القطاعات الصّحّيّة على المستوى الدّوليّ، شارك وفدُ مملكةِ البحرين برئاسة سعادة وزيرة الصّحّة السّيّدة فائقة بنت سعيد الصّالح في الحدث الرّياضيّ العالميّ (من الأقوال إلى الأفعال: التّحدّي المجابه في توفير الصّحّة للجميع) وذلك بحضور الدكتور محمد الشعبان من المجلس الأعلى للصحة حيث تمّ تنظيم نسخته الثّانية من قِبَل منظّمة الصّحّة العالميّة، استكمالًا لمسيرة النّجاح الذي حقّقه الحدث الافتتاحيّ الذي انعقد العام 2018م.

وقد حقّقت هذه الفعاليّة جماهيريّة استثنائيّة، إذ أُقيمَت بحضور المدير العامّ لمنظّمة الصّحّة العالميّة، وبمشاركة رؤساء وفود الدّول الأعضاء والدّول الأعضاء المشاركة في جمعيّة الصّحّة والموظّفين العاملين في منظّمة الأمم المتّحدة. وتسعى فكرة هذه الفعاليّة إلى إشراك المجتمعي المحلّيّ والدّوليّ في جنيف والمشاركين في اجتماعيّات جمعيّة الصّحّة العالميّة، وذلك بهدفِ ترويجِ الممارسات الصّحّيّة والأنشطةِ الحركيّة لدى الجماهير، وتعزيز الوعي بأهميّتها ودورها في الحفاظِ على الصّحّة العامّة.

5. مؤتمر الشّرق الأوسط للتّكنولوجيا الطّبّيّة

في تقاسم للرّؤى التي يشتغل ضمنها المجلس، وحرصًا على إشراكِ الجهات المعنيّة في الاستراتيجيّات الوطنيّة، يتّخذُ المجلس الأعلى للصّحّة من المحافل الوطنيّة فرصةً لمشاركةِ صُنّاع القرار والشّركاء الاستراتيجيّين والمؤسّسات الصّحّيّة مستجدّات برنامج الضّمان الصّحّيّ (صحّتي). وقد جسّدَ مؤتمر الشّرق الأوسط للتّكنولوجيا الطّبّيّة إحدى الفضاءات النّوعيّة والتّعريفيّة بهذا البرنامج، وذلك عبر مشاركة الأمين العامّ للمجلس الأعلى للصّحّة السّيّد إبراهيم علي النّواخذة ضمن محاور المؤتمر.

ومن الجدير بالذّكر، أنّ رؤية مملكة البحرين في برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي) تمثّل تطويرًا جذريًّا لمنظومة الخدمات الصّحّيّة في المملكة، إذ بدأت مملكة البحرين استعداداتها للتّطبيق، عبر وضع السّياقات العمليّة، والتي تقترح رزمًا صحّيّة يوفّرها المشروع للبحرينيّين والمقيمين على حدّ سواء بما يحقّق التّغطية الصّحّيّة الشّاملة. كما تشملُ خطّة التّطبيق إيجاد أنظمة إلكترونيّة لربط كافّة المستشفيات والمراكز الصّحّيّة بقاعدةٍ معلوماتيّةٍ ضخمة. ويُمثّل برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ بيئةً إيجابيّة، تعزّزُ فرص الاستثمارات الصّحّيّة في مملكة البحرين، وتساهمُ في تقديم الخدمات ضمن أعلى معايير الجودة والتّنافسيّة والاستدامة.

6. المنتدى العالميّ السّنويّ الثّاني للمشاركة والتّمكين حول التّنمية المستدامة (GEEF)

في اهتمامٍ بتعزيزِ التّعاون على الصّعيدين الإقليميّ والعالميّ، وانطلاقًا من اعتبارِ تطوير القطاع الصّحّيّ أحد ركائز التّنمية المُستدامة، شارَك معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة في أعمال المنتدى العالميّ السّنويّ الثّاني للمشاركة والتّمكين حول التّنمية. وتأتي هذه المشاركة في سياقِ التّعريفِ بجهودِ مملكةِ البحرين الصّحّيّة والطّبّيّة، والتّأكيد على التزامِ مملكةِ البحرين التّامّ بتحقيقِ أهداف التّنمية المستدامة من خلال الاستثمارِ الإنسانيّ والتّنمية البشريّة.

وعبر هذه المنصّة العالميّة، قدّم المجلس مضمونه حول خطّة الإصلاحات الصّحّيّة في مملكة البحرين، مع الإشارة إلى التّغييرات واسعة النّطاق في هذا المجال، بهدفِ إكسابه مرونةً أكبر، وجعله أكثر قدرةً على مواكبةِ التّطوّرات ومواجهة التّحدّيات، من خلالِ توفير برنامج الضّمان الصّحّيّ الذي يحقّق التّغطية الصّحّيّة الشّاملة. كما سلّطت المشاركة الضّوء على مشاريع التّطوير الشّامل لقطاع الرّعاية الصّحّيّة، ومن ضمنها الخطّة الوطنيّة للصّحّة (2016 – 2025) التي تمثّل مبادرةً وطنيّةً هامّةً، ترتكزُ على أسسٍ واضحةٍ، من بينها: جودة الخدمات الصّحّيّة المُقدّمة، الاستدامة، الاختيار والعدالة.

7. أعمال دورة المجلس التّنفيذيّ لمنظّمة الصّحّة العالميّة – الدّورة الرّابعة والأربعون بعد المائة

في سياقِ الارتقاء بالخدمات الصّحّيّة وحرصًا على تفعيل دور مملكة البحرين ومشاركتها في صياغةِ الرّؤى بمعيّة منظّمة الصّحّة العالميّة، شاركَ وفدٌ بحرينيّ برئاسةِ سعادة وزيرة الصّحّة السّيّدة فائقة بنت سعيد الصّالح في أعمال الدّورة الرّابعةِ والأربعين بعد المائة للمجلس التّنفيذيّ لمنظّمة الصّحّة العالميّة.

وتجسّدَ هذه المشاركة فضاءً مهنيًّا رفيع المستوى، لمناقشةِ المشاركين في العديد من المواضيع التي تمثّل أهميّة عاليةً في مجالات الصّحّة العامّة، بما فيها الوقاية من الأمراض غير السّاريةِ ومكافحتها، البيئات الصّحّيّة، التغطية الصّحّيّة الشّاملة، بالإضافةِ إلى البرامج ذات الأولويّة والاستراتيجيّات المتعلّقة باتّخاذ الإجراءات اللّازمة لتسيير عمل برامج المنظّمة المتنوّعة. كما يمثّل هذا اللّقاء العالميّ فرصةً لدراسة القرارات ومراجعتها، بالإضافةِ إلى رفع التّوصيات المترتّبة على النّقاشات والأطروحات، تمهيدًا لاتّخاذ القرارات الشّاملة.

8. منتدى دبيّ الصّحّيّ – الدّورة الثّالثة

تعزيزًا للتّعاون المشترك مع دولة الإمارات العربيّة الشّقيقة، واهتمامًا بالجهود المتّصلة بالقطاع الصّحّيّ في المنطقة، جاءت مشاركة المجلس الأعلى للصّحّة في الدّورة الثّالثة من أعمال (منتدى دبيّ الصّحّيّ) إضافةً نوعيّةً لطبيعة مساهمات المجلس على مستوى المنطقة خلال العام 2019م، وفرصةً استثنائيّة لتعميق التّعاون وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى الاطّلاع على تجربة دبيّ الرّائدة في مجال التّأمين الصّحّيّ على الأجانب.

وقد شاركَ في هذا المنتدى وفدٌ بحرينيّ برئاسة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة، الذي سلّط الضّوء في مداخلته على مشاريع التّطوير الشّامل لقطاع الرّعاية الصّحّيّة في مملكةِ البحرين، ومن ضمنها الخطّة الوطنيّة للصّحّة (2016 – 2025) التي تشكّل مبادرةً وطنيّةً هامّةً ومحطّةً بارزةً في مسيرةِ المشروع الإصلاحيّ والتّنمويّ لجلالة ملك مملكة البحرين المفدّى. كما شملت المداخلة موجزًا عن الخدمات الصّحّيّة التي تقدّمها مملكة البحرين في مجال الرّعاية الأوّليّة بالمراكز الصّحّيّة وفقًا لأفضل المعايير والممارسات العالميّة، والتّطويرات التي شملتها مثل: نظام الملفّ الصّحّيّ الإلكترونيّ، نظام الوصفة الإلكترونيّة وصرف الأدوية وغيرها من الأنظمة التّشغيليّة والمعلوماتيّة والإداريّة.

منتدى دبي الصحي
DUBAI HEALTH FORUM
21 - 22 January 2019
Dubai World Trade Center, United Arab Emirates

إنجازات

إنجازات

جسّد العام 2019م سيرةً متواصلةً من الإنجازات والعطاءات التي تمثّل خطواتٍ ثابتة للارتقاء بمستوى الخدمات الصّحّيّة من أجلِ وطنٍ مزدهرٍ واستثمارٍ حقيقيّ من أجلِ تنميةٍ بشريّةٍ مستدامة. حيث تمكّن فريقُ البحرين الصّحّيّ بكافّة مكوّناته ومؤسّساته على امتدادِ العامّ من تحقيقِ منجزاتٍ نوعيّة، نُشير إلى عددٍ منها عبر الخطّ الزّمنيّ التّالي:

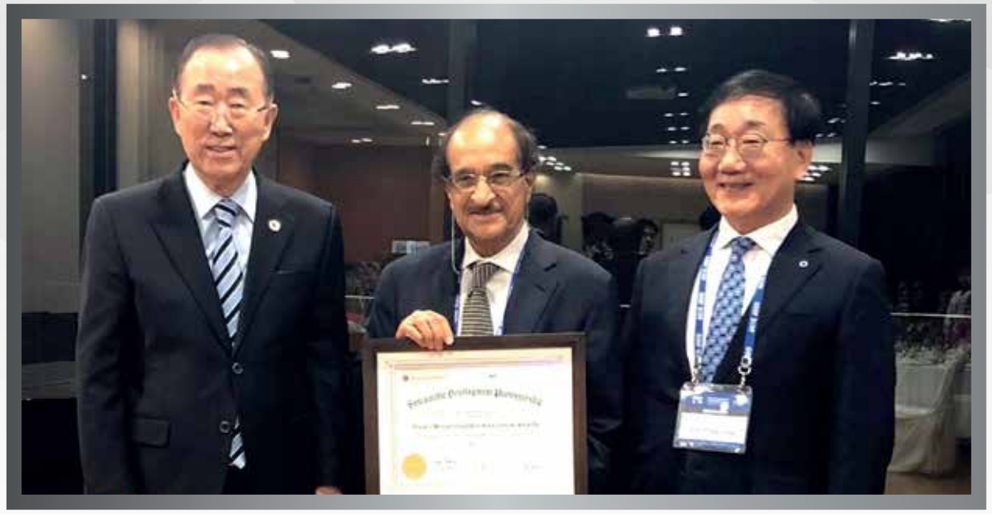

معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة أثناء التكريم من قبل جامعة يونسي الكوريّة

1. منح معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة لقب أوّل بروفيسور فخريّ لأهداف التّنمية المستدامة

الشّخصيّة المُكَرّمة:
معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة

جهة التّكريم:
جامعة يونسي الكوريّة، خلال مشاركة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة في أعمال المنتدى العالميّ السّنويّ الثّاني للمشاركة والتّمكين حول التّنمية المُستدامة (GEEF)

أعلنت جامعة يونسي في جمهورية كوريا الجنوبيّة عن منح معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة شهادة أوّل بروفيسور فخريّ لأهداف التّنمية المستدامة، نظرًا لإسهاماته الكبيرة والمميّزة في القطاع الصّحّيّ في مملكة البحرين، وذلك بحضور الأمين العام السّابق للأمم المتّحدة السّيد بان كي مون، وبالتزامن مع مشاركة معاليه في أعمال المنتدى. وقد مثّلت هذه المناسبة فرصةً استعرضَ فيها معاليه خلال كلمته في أعمال هذا المنتدى العالميّ خطّة الإصلاحات الصّحّيّة في مملكة البحرين، والتي شملت تغييرات واسعة النّطاق من أجلِ جعلِ الأنظمة الصّحّيّة والطّبّيّة أكثر مرونة، وتأهيلها لمواكبة كافّة التّحدّيات، وتحقيق تغطية صحّيّة شاملة للجميع وفق أعلى الممارسات المُعتَمدة عالميًّا.

2. فوز الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة بجائزة أفضل الممارسات الإداريّة

الجهة المُكَرّمة:
الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة

جهة التّكريم:
مؤتمر شبكة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامّة (مينابار) السّنويّ السّادس

أعلن مؤتمر شبكة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامّة (مينابار) السّنويّ السّادس المنعقد بالمملكة المغربيّة الشّقيقة عن فوز الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحيّة بجائزة أفضل الممارسات الإداريّة عن برنامج الاعتماد والتّصنيف الوطنيّ للمؤسّسات الصّحّيّة. ويُعدّ هذا الإنجاز تتويجًا للجهود التي بذلتها الهيئة من أجلِ الارتقاء بمستوى الخدمات الطّبّيّة في مملكةِ البحرين، ومؤشّرًا على المكانة العريقة التي تنفردُ بها المملكة على مستوى المنطقة في اهتمامها بجودة الخدمات الصّحّيّة والطّبّيّة. كما تُمثّل الجائزة تأكيدًا على التزام مملكة البحرين بالتّوجّهات الدّوليّة لمنظّمة الصّحّة العالميّة لتحقيق الغايات (3) و(8) من أهداف التّنمية المستدامة، والسّعي إلى تحقيق تغطية صحّيّة شاملة.

3. إطلاق برنامج نُظُم المعلومات الصّحّيّة التّابع لمشروع الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي)

برعاية معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصّحّة، تنفيذًا لقانون الضّمان الصّحّيّ رقم (23) لسنة 2018م، وتحقيقًا لمساعي الخطّة الوطنيّة للصّحّة لمملكةِ البحرين (2016 – 2025)، أطلقَ المجلس الأعلى للصّحّة برنامج نُظُم المعلومات الصّحّيّة التّابع لمشروع الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، وذلك ضمن حفل عشاء أُقِيمَ تحت رعاية معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة.

ويجسّد إطلاق هذا البرنامج منجزًا حقيقيًّا يُساهمُ في بلورة الرّؤى المتّصلة ببرنامج الضّمان الصّحّيّ، إذ تمّ إنجاز دراسة متكاملة عن احتياجات مملكةِ البحرين من الأنظمة المعلوماتيّة، والتي تشمل ما يلي:

أوّلًا: نظام المعلومات التّأمينيّة الصّحّيّ (HIIS)، والذي يختصّ بالمطالبات والمدفوعات بين مقدّمي ومشتري الخدمة، بالإضافة إلى مراقبة الجودة الصّحّيّة ورصد المخالفات لضمان كفاءة وشفافيّة الخدمات المُقدّمة،
ثانيًا: نظام الملفّ الإلكترونيّ الموّحد (NEMR)، والذي يقوم بربط النّظم المعلوماتيّة الصّحّيّة المختلفة لدى مقدّمي الخدمة، ثالثًا: نظام معلومات إدارة الأدوية، وهو يختصّ بعمليّات الرّقابة لكافّة الإجراءات المتعلّقة بإدارة الأدوية.

وتجسّد أركان هذا البرنامج تحقيقًا للمبادئ الرّئيسيّة التي يسعى المجلس لتنفيذها، وهي: الشّفافيّة، الاستدامة، المراقبة، الحوكمة والجودة. وقد استلهمَ المجلس في دراسته وخطّته تجارب الدّول المميّزة والمتقدّمة في المجال الصّحّيّ، إذ تمّ التّعاون مع عددٍ من الجهات الصّحّيّة الكوريّة لتأسيس البنى التّحتيّة والخاصّة بنظم المعلومات المعنيّة بالضّمان الصّحّيّ، من أجلِ اكتسابِ أفضل الممارسات والتّوصّل إلى أنسب الخيارات. وعلى هامش إطلاق هذا البرنامج، شهدت مملكة البحرين توقيع مذكّرة تفاهم على المستوى الإداريّ الصّحّيّ ما بين رئيس المجلس الأعلى للصّحّة معالي الفريق طبيب الشّيخ محمّد بن عبدالله آل خليفة ومحافظ كوريا الجنوبيّة السّيّد يانج سونج، وذلك للتّعاون فيما يتعلّق بإدارة الأنظمة الصّحّيّة المتعلّقة بنظام الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ، وذلك بهدف تطوير التّعاون في عددٍ من المجالات ذات الاهتمام المشترك بهدف استثمار الخبرات النّوعية والاطّلاع على أفضل الممارسات من أجلِ بناءِ نظامٍ صحّيّ متكاملٍ.

4. مشاركة وفد المجلس الأعلى للصّحّة في البرنامج التّدريبيّ السّنويّ للهيئة الكوريّة لتقييم ومراجعة التّأمين الصّحّيّ بسيئول

الجهة:
الهيئة الكوريّة لتقييم ومراجعة التّأمين الصّحّيّ (HIRA)

الوفد المشارك من المجلس الأعلى للصّحّة:
السّيّد محمّد الشّيخ, الدّكتور أناس محمود و السّيّد حسن أحمد

حرصًا على تفعيل التّواصل والاطّلاع على التّجارب العالميّة الرّائدة في مجال التّأمين الصّحّيّ، شاركَ وفدٌ بحرينيّ مرشّح من المجلس الأعلى للصّحّة في البرنامج التّدريبيّ السّنويّ الذي تنظّمه الهيئة الكوريّة لتقييم ومراجعة التّأمين الصّحّيّ (HIRA)، والذي انعقد في أواخر يونيو 2019م في عاصمة كوريا الجنوبيّة سيئول.

وقد شكّلت هذه المشاركة فرصةً حقيقيّة، قام خلالها الوفد بتقديم مراحل إعداد وتطبيق برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي)، وذلك لطرحِ وتبادل الأفكار مع كافّة وفود الدّول المشاركة. وقد تمّ تسليط الضّوء عبر هذا الحدث على كافّة تفاصيل برنامج الضّمان الصّحّيّ، بدءًا من انطلاقة الفكرة، الفكرة العامّة حوله، المراحل التّطبيقيّة، نظام التّشغيل (DUR)، بالإضافة إلى المعايير العلاجيّة والدّوائيّة وأنظمة الرّقابة والجودة.

وتأتي مشاركة الوفد البحرينيّ في البرنامج التّدريبيّ لهيئة (HIRA) في إطار تعزيز التّعاون والتّبادل، إذ سبق وإن قامت الهيئة الكوريّة بزيارة سابقة في مايو 2019م لمملكة البحرين، وقد حرصَت أثناء تواجدها على الاطّلاع على الخطط الاستراتيجيّة للمجلس الأعلى للصّحّة، كما قد قامت بزيارة لمستشفى الملك حمد الجامعيّ.

5. مشاركة وفد المجلس الأعلى للصّحّة في الدّورة التّدريبيّة السّادسة عشر حول التّأمين الصّحّيّ الاجتماعيّ بسيئول في كوريا الجنوبيّة

الجهة:
خدمة التّأمين الوطنيّ الصّحّيّ الكوريّ بالتّعاون مع وزارة الصّحّة والرّعاية بكوريا الجنوبيّة، وبالتّنسيق مع منظّمة الصّحّة العالميّة عبر المكتب الإقليميّ غرب المحيط الهادي والهيئة الوطنيّة لتقييم ومراجعة التّأمين الصّحّيّ

الوفد المشارك من المجلس الأعلى للصّحّة:
السّيّدة منار الزّيّاني والسّيّد علي العطّاوي

في اهتمامٍ بالتّواصل مع التّجارب العالميّة المتقدّمة، وامتدادًا للتّعاون ما بين مملكةِ البحرين وكوريا الجنوبيّة فيما يتعلّق ببرنامج التّأمين الصّحّيّ، شاركَ وفدٌ بحرينيّ من المجلس الأعلى للصّحّة في الدّورة التّدريبيّة السّادسة عشر المنعقدة بالعاصمة الكوريّة سيئول والتي تتناول موضوع (التّأمين الصّحّيّ الاجتماعيّ) و(التّغطيّة الصّحّيّة الشّاملة) التي يتطلّع العالم إلى تحقيقها بحلول العام 2030م.

وعبر هذه المشاركة، قدّم الوفدُ المشارك عبر مداخلاته وعروضه التّقديميّة رصدًا للوضع الصّحّيّ الرّاهن في مملكةِ البحرين، وتحديدًا فيما يتعلّق بالتّأمين الصّحّيّ الاجتماعيّ، كما تناول المشاركون التّطويرات والتّحوّلات التي يقودها مشروع برنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي)، إلى جانب الإنجازات الوطنيّة ذات المؤشّرات العالميّة التي حقّقتها مملكةُ البحرين فيما يتعلّق بالتّغطية الصّحّيّة الشّاملة.

وتُعدّ هذه الخطوة فرصةً حقيقيّة لتمثيل مملكةِ البحرين عالميًّا، ومناقشة استراتيجيّاتها وخططها التّنفيذيّة بهدفِ اكتسابِ أفضل الممارسات، وتحقيق المعايير الرّفيعة في صياغةِ البرامج والمبادرات، بما يتناسب مع التّوجّهات العالميّة، وبما يحقّقُ أفضل السُّبل لإنجاز المشاريع الوطنيّة.

جوانب من مشاركة وفد المجلس في كوريا الجنوبيّة

تواصل

تواصل

ضمن تطلّعاته للوصول إلى الآخر وتعزيز النّشر الثّقافيّ والوعي بممارسات المجلس الأعلى للصّحّة، يحرص المجلس على مدّ الجسور مع مختلف المؤسّسات ومكوّنات المجتمع، تأكيدًا على أنّ هذا التّواصل هو سعيٌ لتعميق الوعي، والتزامٌ تامّ بمبدأ الشّفافيّة. وقد حقّق المجلس هذا الهدف عبر العديد من الخطوات، من ضمنها ما وردَ في الخطّ الزّمنيّ التّالي:

ضمن استراتيجيّاتها للارتقاء بالخدمات الصّحّيّة، وحرصًا على تأسيسِ شراكاتٍ مع مختلف الجهات المعنيّة بالقطاعين الصّحّيّ والطّبيّ، ومع المجتمع المحلّيّ الذي يمثّل قاعدة الاستثمار الإنسانيّ وركيزة التّنمية المُستدامة، يتواصلُ المجلس الأعلى للصّحّة مع جميعِ الأطراف، ويسعى لدعمِ واحتضانِ ومشاركةِ كافّة الرّؤى التي تلهمُ هذا الحِراك من أجلِ التّطوير والتّغيير. ومن أبرزِ ملامِحِ التّواصل التي اعتنى بها المجلس في العام 2019 ما يلي

استقبال معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة الدّكتور هيثم القارئ بمناسبة تدشين أوّل كتاب متخصّص في الأمراض الجلديّة والأورام.

المجلس الأعلى للصّحّة ينظّم عشاء عمل، يجمعُ فيه أعضاء المجلس الجُدد والقدامى، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمناء وأعضاء صندوق الضّمان الصّحّيّ، وذلكَ في تأكيدٍ على أهميّة التّواصل مع كافّة أعضاء منظومة العمل وتمّ تكريم كلٌّ من:

الدكتور وليد المانع

الدكتور محمد الجشي

الدكتورة فريبا الدرازي

من أبرز الحضور في عشاء العمل الذي نظمة المجلس الأعلى للصّحّة

تحت رعاية معالي رئيس المجلس الأعلى للصّحّة، الهيئة الوطنيّة لتنظيم المهن والخدمات الصّحّيّة (NHRA) تدشّن النّسخة الثّانية من موقعها الإلكترونيّ بهدف توفير خدمات شاملة لتنظيم القطاع الصّحّيّ ومحتوى أعمق وأوسع، وتجربة مميّزة للمستخدمين.

مقابلة إذاعيّة مع الدّكتور محمّد الشّعبان رئيس البرامج والسّياسات الصّحّيّة بالمجلس الأعلى للصّحة، مدير مشروع التّسيير الذّاتيّ للصّحّة الأوّليّة

من أبرز الحضور في عشاء العمل الذي نظمة المجلس الأعلى للصّحّة

إصدارات

إصدارات

خلال العام 2019م قام المجلس الأعلى للصّحّة بتدشين مجموعة من الإصدارات والمطبوعات، من أهمّها (كتيب نظم المعلومات الصحية لمشروع الضمان الصحي الوطني (SEHATI-IT)) و(مراسيم مجالس القطاع الصّحّيّ).

كتيّب نظم المعلومات الصّحّيّة لمشروع الضّمان الصّحّيّ (SEHATI - IT):

يجسّد هذا الإصدار مدخلًا ووصفًا متكاملًا لمشروع نظم المعلومات الصّحّيّة النّابع لبرنامج الضّمان الصّحّيّ الوطنيّ (صحّتي)، والذي يسعى المجلس الأعلى للصّحّة إلى تحقيقه استنادًا إلى الاتّفاقيّة المبرَمة مع كوريا الجنوبيّة في العام 2019م بهدفِ تحقيق احتياجات مملكةِ البحرين من الأنظمة المعلوماتيّة، والوصول إلى التّكامل ما بين مختلف الأنظمة الصّحّيّة الإلكترونيّة.

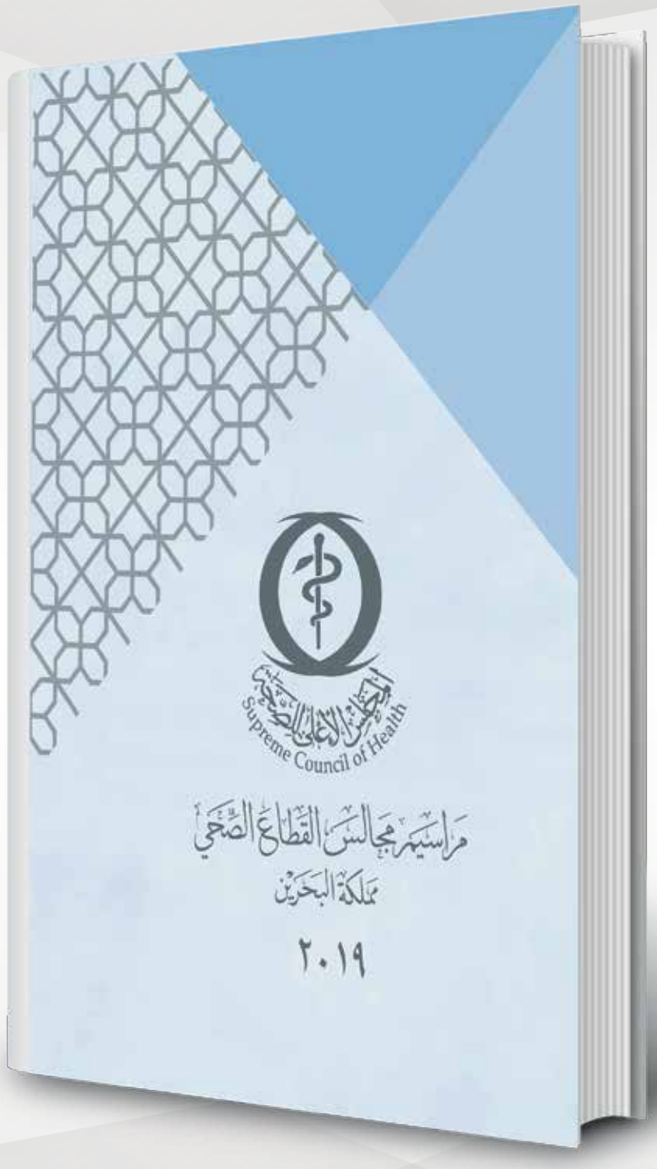

مراسيم مجالس القطاع الصّحّيّ:

حمل العام 2019م نقلةً نوعيّة على مستوى الأدوات القانونيّة والتّشريعيّة لتنظيم العمل في القطاع الصّحّيّ، عبر تحديد المجالس المتّصلة به، وتوزيع المهامّ والأدوار التّنظيميّة والتّنسيقيّة لكلّ منها. وعبر هذا الإصدار، يقدّم المجلس الأعلى للصّحّة مضمونًا متكاملًا للمراسيم الملكيّة السّامية الصّادرة، مع تناولٍ لأحكامها وبنودها والاشتراطات التي تنصّ عليها.